

التقرير الإقليمي الثاني حول النمو الاقتصادي ومخرجات سوق العمل في شمال أفريقيا 2018 - 2021: التطورات خلال عصر كوفيد-19 نظرة عامة إقليمية



اكتوبر 2022

حقوق النشر محفوظة © لمنظمة العمل الدولية 2022

نُشر للمرة الأولى في عام 2022

تتمتع منشورات مكتب العمل الدولي بحماية حقوق المؤلف بموجب البروتوكول رقم 2 المرفق بالاتفاقية العالمية لحقوق المؤلف، على أنه يجوز استنساخ مقاطع قصيرة منها دون إذن، شريطة أن يُشار إلى مصدرها. وأي طلب للحصول على إذن بالاستنساخ أو الترجمة يجب أن يُوجه إلى مكتب مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) بمكتب العمل الدولي في جنيف CH-1211 (Geneva 22,) Switzerland أو عن طريق البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويرحب مكتب العمل الدولي بهذه الطلبات.

يجوز للمكتبات والمؤسسات والمستخدمين الآخرين المسجلين في إحدى منظمات حقوق الاستنساخ عمل نسخ وفقاً للتراخيص الصادرة لهم لهذا الغرض. لمعرفة منظمة حقوق الاستنساخ في بلدك، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: www.ifrro.org.

التقرير الإقليمي الثاني بشأن الوظائف والنمو في شمال أفريقيا (2018-2021): التطورات خلال عصر جائحة كوفيد-19
مكتب العمل الدولي - القاهرة: منظمة العمل الدولية، 2022

ISBN: (Print) 9789220381342

ISBN: (Web PDF) 9789220381359

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية، المتوافقة مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد من البلدان، أو أي منطقة أو أي إقليم، أو أية سلطة من سلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

تقع مسؤولية الآراء المُعبر عنها في المقالات والدراسات وغيرها من المساهمات على عاتق مؤلفيها وحدهم، ولا يشكل النشر مصادقة من مكتب العمل الدولي على الآراء الواردة فيها.

لا تعني الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن عدم ذكر شركة أو منتج تجاري أو عملية معينة ليس علامة على رفضها.

يمكن الحصول على معلومات بشأن منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/publns

تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي. ومحتوى هذا المنشور هو مسؤولية منظمة العمل الدولية وحدها ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

منشورات منظمة العمل الدولية في القاهرة:

9 شارع الدكتور طه حسين - الزمالك - القاهرة - مصر

الهاتف: 27350123 (+202)

الموقع الإلكتروني: www.ilo.org/cairo

طُبِعَ في مصر

◀ شكر وتقدير

فريق تقرير منتدى البحوث الاقتصادية

الباحثون الرئيسيون:

راجي أسعد، كارولين كرافت، محمد علي مرواني

مؤلفو الفصول:

لمحة عامة عن الفصل:

راجي أسعد، كارولين كرافت، محمد علي مرواني، روبي شونج، آفا لا بلانت، إلهان عمر، سارة وهبي

الفصل الخاص بمصر:

شهير زكي، محب سعيد

الفصل الخاص بالمغرب:

فوزية اجانوي Fouzia Ejjanoui

الفصل الخاص بالسودان:

كارولين كرافت، سامية محمد نور، عبيد الله م. عبيد الله

الفصل الخاص بتونس:

عبد الرحمن الاهجا Abdel Rahmen El Lahga، محب سعيد

المساعدون في البحث:

ساره وهبي، إيميلي وجسيسزينسك، روبي شونج، آفا لا بلانت، إلهان عمر

مدير البرنامج:

ياسمين فهيم

منسقا البرنامج:

بسنت عاطف، نعمة الله السيد

الاتصال والتوعية السياسية:

شيرين غنيم، ناميس نبيل، روميش فايتيلنجام

فريق منظمة العمل الدولية

مكتب القاهرة:

إيريك أوشلين، لوكا فيدي، فالنتين أوفلوك، مروة الفقي، جريتا كارتوشتي، نور ع شماوي

مكتب المغرب:

سامية أوزجان

مكتب تونس:

سليم الأوسلاتي

مكتب السودان:

أليكسيو موسيندو

التحرير والترجمة:

جين روس

تصميم الجرافيك للتقرير:

كريميدا

◀ قائمة المحتويات

4.....	شكر وتقدير
6.....	قائمة الاشكال
6.....	قائمة الجداول
7.....	قائمة الاختصارات
8.....	قائمة المصطلحات
10.....	1. المقدمة
10.....	2. الاستجابات على مستوى السياسات إزاء جائحة كوفيد-19
10.....	◀ 2.1 مناهج مختلفة لاحتواء الجائحة في مصر والمغرب وتونس
11.....	◀ 2.2 الاستجابات على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية إزاء الجائحة
13.....	3. النمو ومخرجات سوق العمل في شمال أفريقيا أثناء جائحة كوفيد-19
13.....	◀ 3.1 التطورات على مستوى الاقتصاد الكلي أثناء الجائحة
15.....	◀ 3.2 نظرة عامة إقليمية على ظروف سوق العمل أثناء جائحة كوفيد-19
15.....	< 3.2.1 تطورات سوق العمل في الفترة التي سبقت الجائحة
15.....	< 3.2.2 تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل خلال فترة الجائحة
20.....	< 3.2.3 التشغيل الناقص المرتبط بالوقت باعتبارها مؤشر مهم لصحة سوق العمل أثناء الصدمات
23.....	< 3.2.4 تطور سوق العمل حسب نوع العمل وقطاع النشاط الاقتصادي
25.....	4. تأثير الجائحة على سوق العمل
25.....	◀ 4.1 فقدان الوظائف والتعافي
26.....	◀ 4.2 التحديات التي تواجه العاملين بأجر
28.....	◀ 4.3 التغيرات في الدخل والمساعدات الاجتماعية
30.....	◀ 4.4 المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كوفيد-19
33.....	5. الخاتمة
34.....	6. الملحق
40.....	7. المراجع

◀ قائمة الاشكال

- الشكل 1. حالات الإصابات الجديدة (بكوفيد-19) شهريًا (لكل ألف نسمة) والوفيات (لكل مليون نسمة)، حسب البلد، خلال الفترة من مارس 2020 إلى ديسمبر 2021..... 10
- الشكل 2. مؤشر الصرامة الشهري، حسب البلد، من مارس 2020 إلى ديسمبر 2021..... 11
- الشكل 3. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية) حسب قطاع النشاط الاقتصادي والبلد، خلال الفترة من الربع الرابع 2019 - الربع الثاني 2021..... 14
- الشكل 4. المعدل الربع سنوي للمشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية للسكان للفئات العمرية ما بين 15-64 عامًا)، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)..... 16
- الشكل 5. معدل التشغيل الربع سنوي (النسبة المئوية للسكان للفئات العمرية من 15-64 عامًا)، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)..... 18
- الشكل 6: معدل البطالة الربع سنوي (النسبة المئوية للقوى العاملة)، التعريف المعياري، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)..... 19
- الشكل 7. المعدل الربع سنوي لتحديد نسبة الشباب خارج دائرة التشغيل أو التعليم أو التدريب (NEET) (النسبة المئوية) بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)..... 20
- الشكل 8. معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت (النسبة المئوية من التشغيل)، حسب مستوى التعليم والنوع..... 21
- الشكل 9. معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت (النسبة المئوية من التشغيل)، حسب نوع العمل والنوع..... 22
- الشكل 8. معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت (النسبة المئوية من التشغيل)، حسب مستوى التعليم والنوع..... 23
- الشكل 11. توزيع التشغيل (النسبة المئوية)، حسب نوع العمل والنوع..... 24
- الشكل 12. توزيع التشغيل (النسبة المئوية) حسب النشاط الاقتصادي والنوع..... 25
- الشكل 13. فقدان الوظائف والتعافي: النسبة المئوية للعاملين في فبراير 2020 الذين أصبحوا عاطلين عن العمل أو خارج قوة العمل، حسب النوع والموجة والبلد..... 26
- الشكل 14. النسبة المئوية للعاملين بأجر المسرحين أو ممن انخفض دخلهم، حسب نوع العمل في فبراير 2020، والموجة والبلد..... 27
- الشكل 15. النسبة المئوية للعاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل، حسب النوع والموجة والبلد، الموجة الأولى والأخيرة..... 28
- الشكل 16. التغيرات في دخل الأسر، الشهر الماضي مقارنة بشهر فبراير 2020، حسب الشريحة الربعية للدخل في فبراير 2020 والبلد والموجة الأخيرة (يونيو 2021)..... 29
- الشكل 17. تلقي المساعدة الحكومية (النسبة المئوية)، حسب حالة سوق العمل في فبراير 2020 وحسب الدولة، الموجات الأولى والأخيرة..... 30
- الشكل 18. الوضع التشغيلي للمشاريع (النسبة المئوية)، المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فبراير 2020، حسب البلد والموجة، الموجة الأولى والأخيرة..... 31
- الشكل 19. التغيرات في إيرادات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خلال الستين يومًا الماضية مقارنة بالموسم نفسه في عام 2019 (نسبة مئوية)، حسب البلد والموجة، الموجة الأولى والأخيرة..... 32

الملحق

- الشكل أ-1 بالملحق معدل المشاركة في القوى العاملة الربع سنوي (نسبة مئوية)، حسب النوع والعمر (2018-2021)..... 38
- الشكل أ-2 بالملحق معدل تشغيل العمالة الربع سنوي (النسبة المئوية) حسب النوع والعمر (2018-2021)..... 38
- الشكل أ-3 بالملحق معدل البطالة الربع سنوي (نسبة مئوية، تعريف موحد)، حسب النوع والعمر (2018-21)..... 39
- الشكل أ-4 بالملحق التشغيل الناقص المرتبط بالوقت (النسبة المئوية للعمالة)، حسب العمر والنوع..... 39

◀ قائمة الجداول

- الجدول 1. التوزيع القطاعي للاستثمارات العامة (%)..... 15

الملحق

- الجدول أ-1 الجدول الزمني لاستجابات الحكومة لاحتواء جائحة كوفيد-19، حسب البلد..... 34

◀ قائمة الاختصارات

مشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا (أضواء)	ADWA
الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء (مصر)	CAPMAS
الجهاز المركزي للإحصاء (السودان)	CBS
البنك المركزي التونسي	CBT
مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)	COVID-19
مديرية الدراسات والتوقعات المالية (المغرب)	DEPF
الجنه المصري	EGP
منتدى البحوث الاقتصادية	ERF
الاستثمار الأجنبي المباشر	FDI
إجمالي الناتج المحلي	GDP
المندوبية السامية للتخطيط (المغرب)	HCP
منظمة العمل الدولية	ILO
المعهد الوطني للإحصاء (تونس)	INS
صندوق النقد الدولي	IMF
الدرهم المغربي	MAD
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	MENA
المشاريع متناهية الصغر والصغيرة ومتوسطة الحجم	MSMEs
خارج دائرة العمالة أو التعليم	NEE
خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب	NEET
مبادرة الوصول الحر للبيانات الجزئية	OAMDI
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
سنوياً	.p.a
البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة (تونس)	PNAFN
ربع سنوي	Q
نظام المساعدة الطبية (المغرب)	RAMED
برنامج دعم الأسر السودانية	SFSP
المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم	SMEs
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	UN-ESCWA
الدينار التونسي	TND
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة	UNECA
الدولار الأمريكي	USD

◀ قائمة المصطلحات

الباحثون عن عمل المثبطون: هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، ولم يشغلوا وظيفة ما، وكانوا يرغبون في العمل ومتاحين كذلك للعمل، ولكنهم لم يبحثوا عن عمل ما خلال الأسبوع المرجعي.

العاملون: هم الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، وشاركوا على الأقل لمدة ساعة واحدة في النشاط الاقتصادي (الأغراض السوق) خلال الأسبوع المرجعي.

الحالة الوظيفية: تم تصنيف الحالة الوظيفية إلى ثماني فئات كلما أمكن ذلك: العمل بأجر في القطاع العام، العمل بأجر في القطاع الخاص داخل المؤسسات، العمل بأجر في القطاع الخاص خارج المؤسسات، صاحب عمل، عاملون لحسابهم الخاص داخل المؤسسات، عاملون لحسابهم الخاص خارج المؤسسات، عاملون دون أجر لدى الأسرة داخل المؤسسات، عاملون دون أجر لدى الأسرة خارج المؤسسات.

معدل التشغيل: نسبة العاملين إلى السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا.

القوى العاملة: الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا سواء العاملين أو العاطلين عن العمل خلال الأسبوع المرجعي.

معدل المشاركة في القوى العاملة: نسبة السكان المشاركون في القوى العاملة إلى السكان في سن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا.

خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب: الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا من غير العاملين أو غير الملحقين بالمدارس. لم تسمح البيانات المتاحة بأخذ المتدربين في الاعتبار.

معدل الشباب خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب: النسبة المئوية للشباب الذين هم خارج دائرة العمالة أو التعليم أو التدريب، وتتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، إلى إجمالي السكان ممن يتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا.

مؤشر الصرامة: أصدر مشروع أكسفورد المعني بتتبع استجابة الحكومات بشأن جائحة كورونا Oxford Coronavirus Government Response Tracker مؤشر صرامة الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وهو مقياس مركب يعتمد على تسعة مؤشرات، وهي: إغلاق المدارس، وإغلاق أماكن العمل، وإلغاء عقد الأحداث العامة، وفرض قيود على التجمعات العامة، ووقف وسائل النقل العام، ومتطلبات البقاء في المنزل، وحملات الإعلام، والقيود على التحرك الداخلي، والضوابط بشأن السفر الدولي. وتتراوح القيم ما بين 0 (الأقل صرامة) إلى 100 (الأكثر صرامة).

العمالة الناقصة المرتبطة بالوقت: النسبة المئوية للعاملين- الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا، الذين يعملون أقل من 35 ساعة في الأسبوع، ويرغبون في تغيير العمل أو يريدون عملًا إضافيًا- من إجمالي العمالة.

العاطلون (تعريف معياري): الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا الذين لم يشغلوا وظيفة ما، وكانوا يرغبون في العمل ومتاحين كذلك للعمل، ويبحثون عن عمل خلال الأسبوع المرجعي.

معدل البطالة (تعريف معياري): نسبة العاطلين عن العمل إلى القوى العاملة

1. المقدمة

واجهت الحكومات والمنشآت والعمال والأسر في شمال أفريقيا تحديات هائلة فرضتها جائحة كوفيد-19. كما أثرت سياسات الإغلاق، وجهود الحكومة للتخفيف من تأثير الجائحة على حياة الأفراد وسبل العيش، وكذلك التحديات الموجودة مسبقاً، على تغير سوق العمل. ويستكشف هذا التقرير النمو الاقتصادي ومخرجات سوق العمل في شمال أفريقيا خلال فترة الجائحة. وتتناول هذه النظرة العامة الإقليمية حالات الإصابة بكوفيد-19 والاستجابات على مستوى السياسات والنمو الاقتصادي وإحصاءات القوى العاملة الرسمية وآثار الجائحة على سوق العمل، استناداً إلى بيانات مسوح تم إجراؤها عبر الهاتف. ونظراً لعدم توفر بيانات مسح القوى العاملة الرسمية للسودان خلال الفترة ذات الصلة وعدم الوصول لمستوى كاف من التفاصيل حول بيانات الاقتصاد الكلي بالسودان، نركز النقاش في هذه النظرة العامة الإقليمية على مصر والمغرب وتونس، إذ متوفر لدى هذه البلدان بيانات قابلة للمقارنة. ويستعرض النقاش الحديث عن السودان في القسم الرابع عند التطرق لنتائج مسوح «مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، التي شملت السودان.

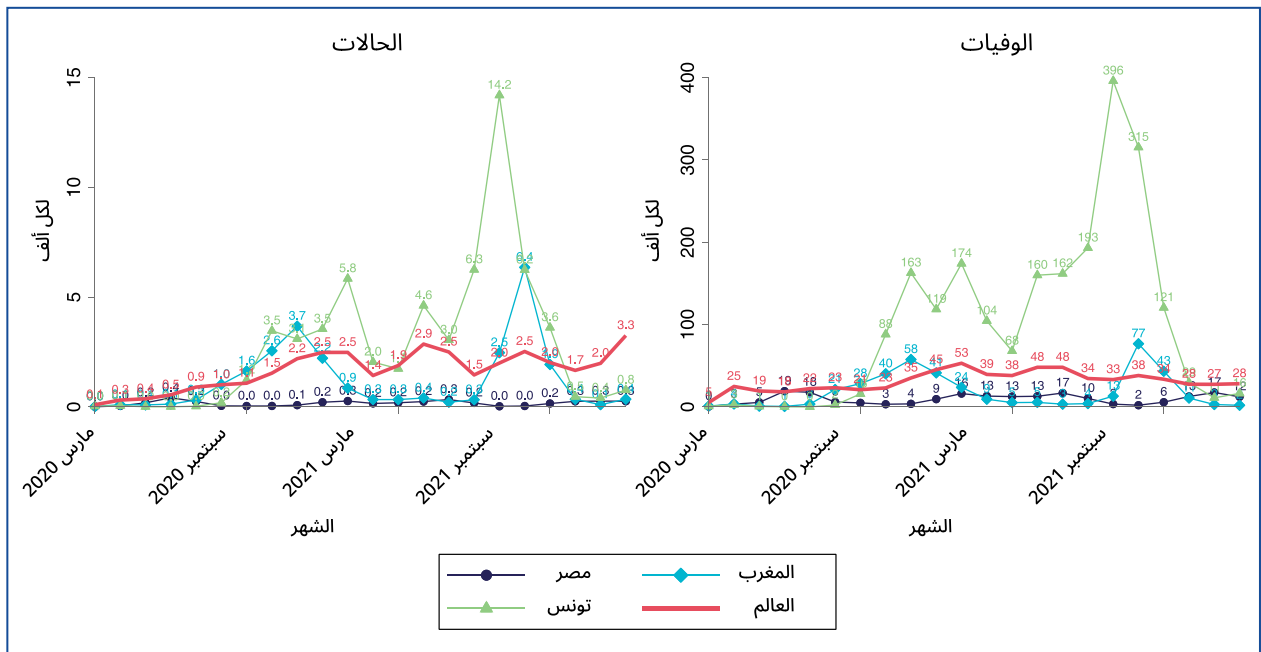
2. الاستجابات على مستوى السياسات إزاء جائحة كوفيد-19

2.1 مناهج مختلفة لاحتواء الجائحة في مصر والمغرب وتونس

احتل المغرب مركزاً وسيطاً، إذ ارتفعت حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 والوفيات الناجمة عنه في نوفمبر 2020، ثم ارتفعت مرة أخرى في أكتوبر ونوفمبر 2021. بينما شهدت تونس إلى حد بعيد تجربة أكثر صعوبة مقارنة بالبلدان الثلاثة، إذ ارتفعت الحالات في خريف 2020 وبلغت ذروتها في فبراير 2021، ثم انخفضت انخفاضاً طفيفاً لترتفع مرة أخرى ارتفاعاً حاداً في صيف 2021. وفي أغسطس 2021، وصل معدل الوفيات جراء الجائحة إلى ذروته في تونس ليصل إلى 396 لكل مليون نسمة - أي أكثر من عشرة أضعاف المتوسط العالمي.

تفاوتت شدة الجائحة في مصر والمغرب وتونس على مدى الوقت، ومن ثم تباينت تداعياتها الاقتصادية والاستجابات على مستوى السياسات التي تم انتهاجها للتصدي للجائحة. وكما هو مبين في الشكل 1، كان معدل حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 و معدل الوفيات المُبلغ عنها في مصر أقل بكثير من المتوسط العالمي. وحتى مع مراعاة النقص في الإبلاغ، يبدو أن مصر شهدت تجربة أكثر اعتدالاً من حيث العواقب الصحية الناجمة عن الجائحة مقارنة بالبلدان المجاورة لها في شمال أفريقيا.

الشكل 1. حالات الإصابات الجديدة (بكوفيد-19) شهرياً (لكل ألف نسمة) والوفيات (لكل مليون نسمة)، حسب البلد، خلال الفترة من مارس 2020 إلى ديسمبر 2021



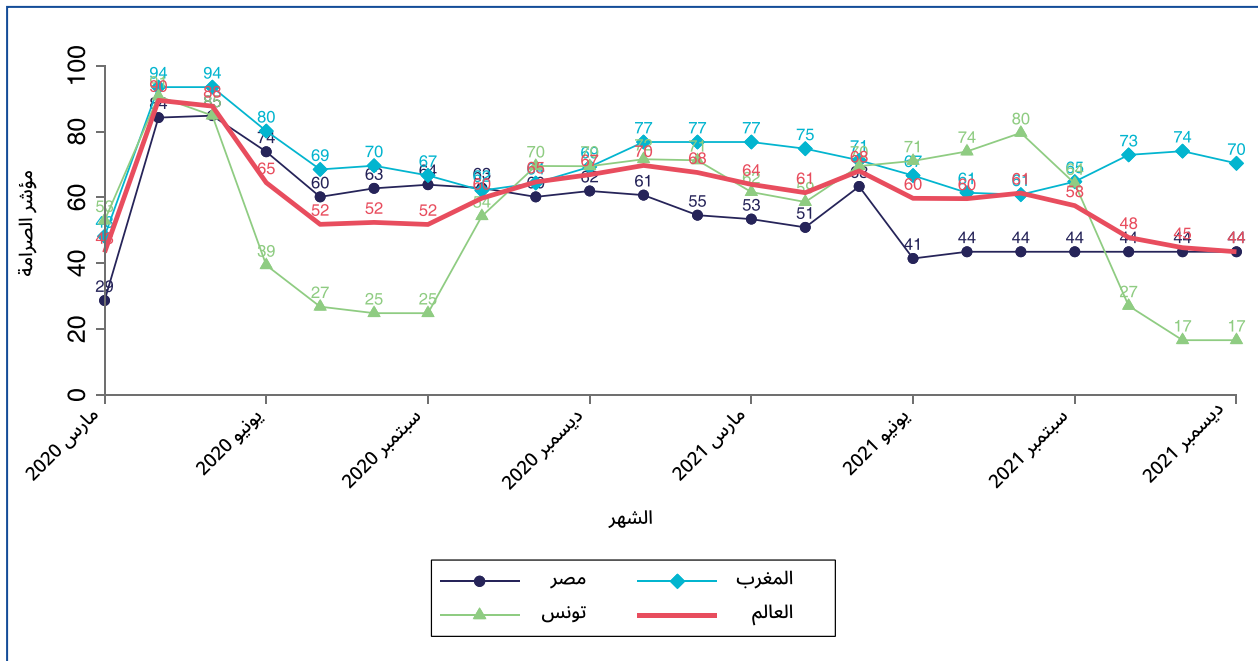
المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات الدراسة التي أجراها (Ritchie et al. 2020).

صرامة استجابة للارتفاع الحاد في عدد الحالات خلال صيف 2021. وبحلول أكتوبر 2021، بدأت تونس في التخفيف من القيود إلى حد كبير، واستمر ذلك حتى ديسمبر 2021.

كما شدد المغرب من السياسات التي اتخذها جراء ارتفاع عدد الحالات في خريف 2020، واستمر في التشديد حتى يناير 2021، مستقرًا عند هذا المستوى المرتفع من الصرامة حتى أبريل 2021، قبل أن يتراجع مؤقتًا في أغسطس 2021، ثم عاد ليُشدد مرة أخرى في خريف 2021. وظل موقف المغرب فوق المتوسط العالمي من حيث التشدد والصرامة طوال هذه الفترات. من ناحية أخرى، تبنت مصر سياسة التخفيف التدريجي التي استمرت حتى يونيو 2021، باستثناء التشديد المؤقت في مايو 2021، بالتزامن مع ارتفاع الحالات، ثم استقرت في موقفها تجاه هذه السياسات واستمرت في مستوى معتدل حتى نهاية عام 2021.

كما تباينت الاستجابات على مستوى الصحة العامة للبلدان الثلاثة تباينًا كبيرًا إزاء التصدي للجائحة. كما هو مبين في الشكل 2، اعتمدت البلدان الثلاثة سياسات إغلاق صارمة للغاية في وقت مبكر من تفشي الجائحة، في أبريل ومايو 2020، إذ تتساوى بيانات مؤشر الصرامة¹ تقريبًا مع المتوسط العالمي (كان أعلى إلى حد ما في المغرب وأقل إلى حد ما في مصر). وبحلول يونيو 2020، خففت تونس من القيود الصارمة إلى حد كبير لتصل إلى مستوى أقل من المتوسط العالمي، في حين خففت مصر والمغرب من القيود الصارمة إلى حد ما، وظلت أعلى من المتوسط العالمي². ثم عادت تونس لتشدّد إجراءاتها في سبتمبر 2020 إذ شهدت ارتفاعًا حادًا في عدد الحالات، لتتخطى بذلك المتوسط العالمي في مؤشر الصرامة تخطيًا ملحوظًا بحلول نوفمبر 2020. ثم وصلت إلى مستوى المتوسط العالمي من الصرامة في مايو 2021، لتُشدّد مرة أخرى على نحو أكثر

الشكل 2. مؤشر الصرامة الشهري، حسب البلد، من مارس 2020 إلى ديسمبر 2021



ملاحظة: يتراوح مؤشر الصرامة من 0 (الأقل صرامة) إلى 100 (الأكثر صرامة).
المصدر: تولى المؤلفون تجميع البيانات، بناءً على بيانات الدراسة التي أجراها (Hale et al. 2021).

◀ 2.2 الاستجابات على مستوى السياسات الاقتصادية والاجتماعية إزاء الجائحة

حجم الاستجابة للأزمة على صعيد المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر، إلى 2.3% في تونس، إلى 3% في المغرب - وقد كانت أقل بكثير من المتوسط العالمي الذي وصل إلى 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي

اتخذت البلدان مجموعة متنوعة من النهج لمحاولة التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الجائحة. كما هو مبين في الجدول 1، تفاوت مستوى استجابة البلدان الثلاثة بما يتناسب مع الحيز المالي المتاح لديها والوضع الاقتصادي القائم من قبل. كما تباين

¹ يقيس مؤشر الصرامة مدى صرامة تدابير الإغلاق، ويضع هذا المؤشر البلدان على مقياس يتراوح بين صفر (عدم الإغلاق) ومئة (إغلاق تام).

² سياسات الإغلاق المنتهية في كل بلد وكيف تغيرت بمرور الوقت مبينة في الملحق: الجدول أ-1.

في مصر، ونظام المساعدة الصحية (RAMED) وهو نظام للتأمين الصحي المجاني في المغرب، والبرنامج الوطني للعائلات المعوزة (PNAFN) وهو برنامج للتحويلات النقدية في تونس. وإلى جانب توسيع نطاق هذه البرامج وتغطيتها، وضعت البلدان الثلاثة برامج مخصصة للوصول إلى أسر العاملين في القطاع غير الرسمي، التي لا تغطيها عادة شبكات الأمان الاجتماعي، بيد أن معدلات نجاح هذه البرامج في استهداف من هم في أكثر حاجة إليها تباينت عبر البلدان الثلاثة (Assaad et al. 2022; Krafft et al. 2022; Marouani et al. 2022).

(IMF 2021; OECD 2021). وشملت التدخلات الاقتصادية تدابير نقدية وتنظيمية ومالية وكذلك سياسات مُوجهة إلى أنشطة إقتصادية مُحددة وإلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتضمنت الأخيرة تأجيل سداد القروض والضرائب إلى جانب التخفيضات الضريبية، وكذلك إعانات دعم الأجور في بعض الحالات (انظر الجدول 1).³

وفيما يتعلق بالتدخلات الاجتماعية، اعتمدت البلدان الثلاثة اعتمادًا كبيرًا على برامج الحماية الاجتماعية القائمة، مثل: برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية للأسر الأولى بالرعاية

الجدول 1. ملخص لسياسات الحماية الاقتصادية والاجتماعية المختارة التي اعتمدتها مصر والمغرب وتونس

السياسات	الفئات	مصر	المغرب	تونس
		سياسات التحفيز: 100 مليار جنيه مصري (ما يعادل 6.4 مليار دولار أمريكي و 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي)	تخصيص صندوق لإدارة الجائحة بقيمة 33.7 مليار درهم مغربي في يونيو 2020 (حوالي 3.7 مليار دولار و 3% من الناتج المحلي الإجمالي) ونفقات بمبلغ 24.7 مليار درهم (2.7 مليار دولار) بنهاية يوليو 2021	تم وضع خطة طوارئ بقيمة 2.6 مليار دينار تونسي (ما يعادل 1 مليار دولار أمريكي و 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي)
المشاريع الصغيرة والمتوسطة		دعم المشاريع الصغيرة المتأثرة بجائحة كوفيد-19، ومعظمها في القطاعات الصناعية والقطاعات كثيفة العمالة، باستخدام قروض قصيرة الأجل تصل إلى عام لتأمين السيولة اللازمة للنفقات التشغيلية أوصت الهيئة العامة للرقابة المالية جهات الإقراض الأصغر بالنظر في التأخير في سداد القروض على أساس كل حالة على حدة	إنشاء صندوق لتقديم ضمانات القروض الحكومية وتأجيل دفع اشتراكات التأمين الاجتماعي بالنسبة للمنشآت السماح للمشاريع التجارية التي لديها أقل من 500 موظف ويواجهون صعوبات بتأجيل مدفوعات اشتراكات التأمين الاجتماعي السماح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الأعمال الحرة بتأجيل مدفوعات القروض وعقود الإيجار	الدعم النقدي للمنشآت (أبريل - مايو 2020) آلية سداد مضمونة للائتمان الجديد للمشاريع المتضررة إنشاء صناديق دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تواجه صعوبات مالية
الحماية الاجتماعية البرامج المنتظمة		زيادة المعاشات الثابتة بنسبة 14% التوسع في برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية. بحلول يونيو 2021، تمت إضافة 411 ألف أسرة إلى قائمة البرنامج، والتي تضمنت حينها مجموعه 3.4 مليون أسرة	تلقى العاملون في القطاع غير الرسمي المستفيدون من نظام المساعدة الصحية (RAMED) تحويلًا نقديًا شهريًا الفئات الأخرى غير المستفيدة من نظام المساعدة الصحية (RAMED) بإمكانهم الحصول على دعم مماثل من خلال التسجيل	تقديم دعم للعمال العاطلين مؤقتًا

³ تمت مناقشة هذه التدابير بمزيد من التفصيل في أبحاث (Krafft, Assaad and Marouani 2021a, 2021b, 2021c, 2022)

تلقت الأسر المستحقة للحصول على رعاية صحية مدعومة وعددها (470,000 أسرة) دفعتين (تبلغ قيمة كل منهما حوالي 74 دولارًا أمريكيًا) في أبريل ومايو 2020 وتلقت 300,000 أسرة أخرى من الأسر الضعيفة دفعة واحدة من هذا التحويل في مايو 2020	اعتبارًا من أبريل 2020، سُمح للموظفين المسرحين المشمولين بالتأمين الاجتماعي بالحصول على تحويل نقدي قدره 2000 درهم شهريًا (227 دولارًا أمريكيًا) مع تمديد التغطية حتى مارس 2021 في أبريل 2020، استوفى ما يقرب من مليون عامل في (134000 منشأة) شروط استحقاق هذه التحويلات	دعم 1.6 مليون من العمالة غير المنتظمة: 500 جنيه منحة شهرية (32 دولارًا أمريكيًا) لمدة 3 أشهر وتم مد الفترة لثلاث دفعات أخرى انتهت في مارس 2021 مبادرة إنفاق المستهلكين بقيمة 100 مليار جنيه مصري (6.4 مليار دولار أمريكي): وهي قروض منخفضة الفائدة لمدة عامين لتسديد ثمن السلع الاستهلاكية بأسعار مخفضة. حصلت الأسر التي لديها بطاقات تموينية على 200 جنيه مصري لكل فرد من أفراد الأسرة بحد أقصى 1000 جنيه مصري (64 دولارًا أمريكيًا) كقدرة شرائية إضافية شهريًا	الحماية الاجتماعية برامج جديدة
---	---	--	--

المصدر: Krafft, Assaad and Marouani 2022

3. النمو ومخرجات سوق العمل في شمال أفريقيا أثناء جائحة كوفيد-19

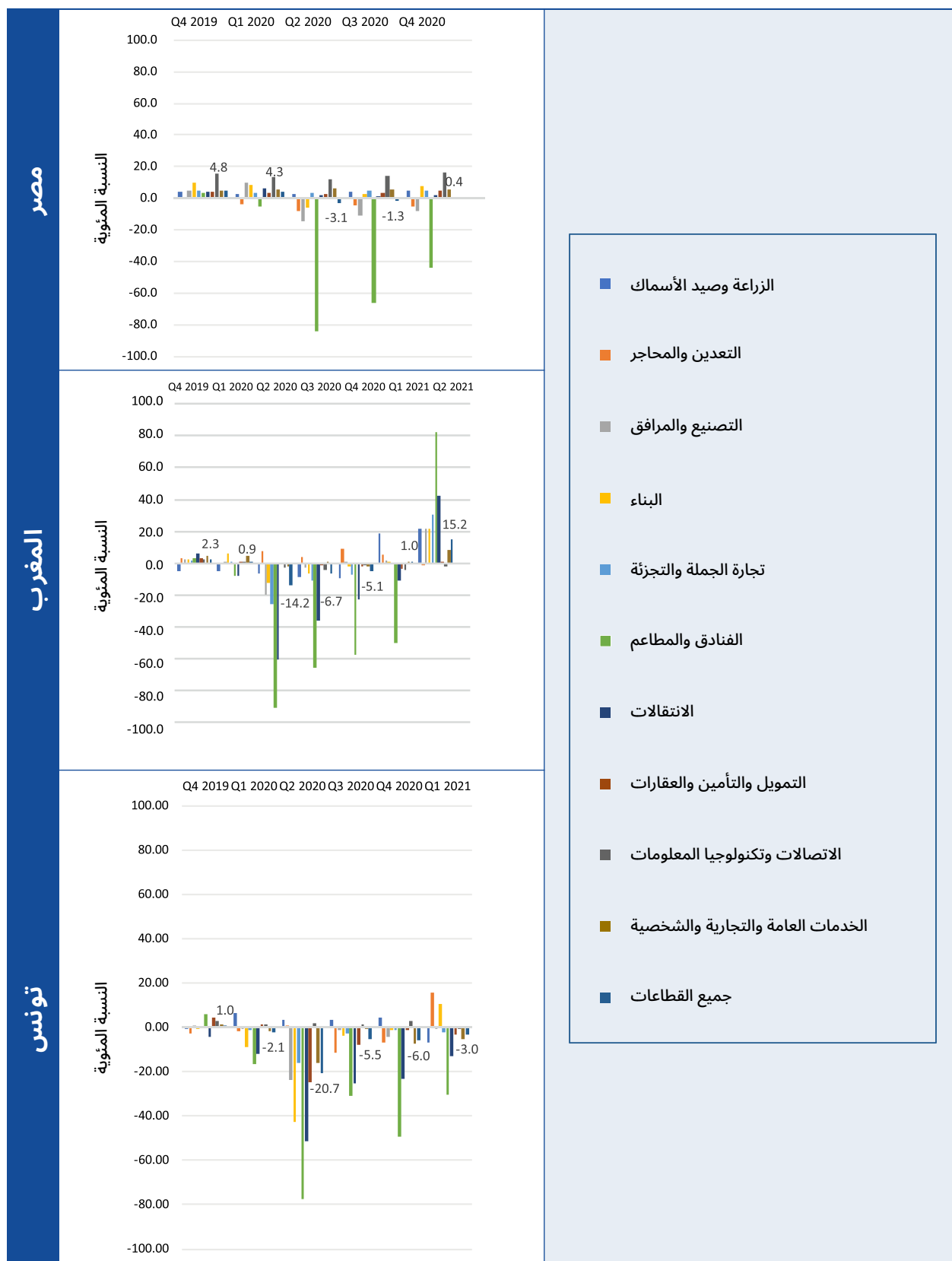
◀ 3.1 التطورات على مستوى الاقتصاد الكلي أثناء الجائحة

انخفض النمو في مصر انخفاضًا طفيفًا في عام 2021 ليصل إلى 3.3% سنويًا، بينما تعافى النمو في المغرب ليصل إلى 7.4% سنويًا، لكنه ظل بطيئًا إلى حد ما في تونس ليسجل 3.3% سنويًا (2022 World Bank).

في البلدان الثلاثة، كان قطاع الفنادق والمطاعم هو الأكثر تضررًا، إذ تراجع بنسبة تزيد عن 80% في الربع الثالث من عام 2020 مقارنة بالعام السابق في البلدان الثلاثة. ومع ذلك، تأثر قطاع النقل بشدة أيضًا في المغرب وتونس، وإن كان بدرجة أقل في مصر. كما تأثر قطاعا التصنيع والبناء تأثيرًا سلبيًا إلى حد ما في البلدان الثلاثة، لا سيما في الربع الثاني من عام 2020، ولكن تأثرهما كان أكبر في تونس مقارنة بمصر والمغرب. تعافى قطاع البناء بسرعة أكبر من قطاع التصنيع، وعاد إلى معدلات نموه بحلول الربع الثالث من عام 2020 في مصر، والربع الأول من عام 2021 في تونس، والربع الثاني من عام 2021 في المغرب.

تباينت الآثار الاقتصادية للجائحة على نطاق واسع عبر البلدان وعبر قطاع النشاط الاقتصادي. كما هو موضح في الشكل 3، كان الاقتصاد المصري ينمو بوتيرة أسرع من الاقتصاد المغربي أو التونسي قبل تفشي الجائحة. كما استغرقت مصر وقتًا أطول قبل تأثرها سلبيًا بالجائحة، وعندما ظهرت هذه الآثار السلبية، كانت الآثار في مصر أكثر اعتدالًا مقارنة بالبلدان المجاورة. وفي ذروة الجائحة في الربع الثاني من عام 2020، انكمش الاقتصاد المصري بنسبة 3.1% فقط سنويًا مقارنة بـ 14.2% في المغرب و 20.7% في تونس. وتمكنت مصر من العودة إلى النمو الإيجابي بحلول الربع الرابع من عام 2020، والمغرب بحلول الربع الأول من عام 2021، بينما واصل الاقتصاد التونسي انكماشه خلال الربع الأول من عام 2021. بشكل عام، طوال عام 2020 بأكمله، تمكنت مصر من تحقيق معدل نمو إيجابي بنسبة 3.6% سنويًا، في حين انكمش الاقتصاد المغربي بنسبة 6.3%، والاقتصاد التونسي بنسبة 8.7% (2022 World Bank).

الشكل 3. معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية) حسب قطاع النشاط الاقتصادي والبلد، خلال الفترة من الربع الرابع 2019 - الربع الثاني 2021



ملحوظة: معدلات النمو هي بالقيمة الحقيقية وتمت مقارنتها بالربع نفسه من العام السابق. الأرقام الموضحة في الشكل تشير إلى بند "جميع القطاعات". المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بمصر، المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب (HCP)، والمعهد الوطني للإحصاء بتونس (INS)

◀ 3.2 نظرة عامة إقليمية على ظروف سوق العمل أثناء جائحة كوفيد-19

وشمال أفريقيا معًا بعضًا من أدنى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة على مستوى العالم (ILO and ERF 2021). وبينما كان الاتجاه السائد في معدلات البطالة اتجاهًا هبوطيًا على مدى العقدين الماضيين، كذلك كانت اتجاهات المشاركة في القوى العاملة ومعدلات التشغيل، لا سيما منذ عام 2011. يمكن أن يُعزى هذا الاتجاه الهبوطي في معدلات البطالة إلى التطورات الديموغرافية وليس الاقتصادية، وتحديدًا يُعزى إلى التباطؤ في نمو السكان من حيث الشباب، وهم الفئة الديموغرافية الأكثر عرضة للبطالة في المنطقة، وليس لأي تطورات إيجابية على صعيد التشغيل (Assaad 2022; ILO and ERF 2021).

تستخدم هذه النظرة العامة الإقليمية بيانات ربع سنوية مأخوذة من مسوح القوى العاملة الرسمية لتقييم مسار أسواق العمل في مصر والمغرب وتونس في الفترة من الربع الأول لعام 2018 إلى الربع الثالث من عام 2021، أو خلال عام 2021 وذلك حسب المتاح من البيانات. ونظرًا للقيود التي واجهها فريق البحث للوصول إلى البيانات الخاصة بتونس، فإن مستوى التفاصيل المتاحة عن تونس محدود للغاية مقارنة بالبلدين الآخرين.

من الثابت الآن أن منطقة شمال أفريقيا شهدت سابقًا بعضًا من أعلى معدلات البطالة في العالم بشكل عام وبين الشباب بشكل خاص، كما تُسجل منطقة الشرق الأوسط

◀ 3.2.1 تطورات سوق العمل في الفترة التي سبقت الجائحة

التحول الهيكلي، هذا بالإضافة إلى ارتفاع معدلات التشغيل في القطاع الرسمي (Belghazi 2022). كما اتسم سوق العمل في المغرب بانخفاض معدلات البطالة في الغالب منذ عام 2000 مثل نظرائه في شمال أفريقيا (بإستثناء المعدلات بين النساء منذ عام 2010)، وكذلك أيضًا بانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة والتشغيل بين الرجال والنساء (Belghazi 2022). وكدليل على تحسن الاستقرار الوظيفي، انخفضت معدلات التشغيل الناقص المرتبط بالوقت انخفاضًا مطردًا من عام 2000 إلى عام 2019.

وشهد مؤشر النمو الاقتصادي لتونس تباطؤًا على نحو مستمر منذ انتفاضة 2011، إذ انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من متوسط 4.2-4.5% سنويًا في الفترة من 2002 إلى 2010، إلى 1.7% سنويًا في الفترة من 2011 إلى 2018 (El Lahga, Ghali and Helel 2021). تُرجم هذا التباطؤ الاقتصادي إلى انخفاض في معدلات التشغيل ونمو الإنتاجية. وعلى الرغم من ذلك، كانت معدلات البطالة مستقرة في تونس في الفترة من 2012 إلى 2019، بعد أن اتخذت اتجاهًا تصاعديًا قبل عام 2011 وشهدت ارتفاعًا كبيرًا في عام 2011. وبالمثل، كانت معدلات التشغيل مستقرة إلى حد ما من 2005 إلى 2019. ومثل مصر، تراجعت نسبة التشغيل في القطاع العام في تونس، لكن أداء تونس كان أفضل من مصر من حيث ارتفاع نسبة العمل المدفوع بأجر في القطاع الرسمي الخاص، والتي ارتفعت من 28% في 2013 إلى 32% في 2019 (El Lahga, Ghali and Helel 2021).

كانت البلدان الثلاثة تواجه مشاكل هيكلية طويلة الأمد في أسواق العمل عانت منها قبل تفشي الجائحة التي حدثت من إمكانية خلق فرص العمل كفاً ونوعاً (Amer, Selwaness and Zaki 2021; Belghazi 2022; El Lahga, Ghali and Helel 2021).

ورغم مواصلة النمو في مصر بعد الأزمة التي أعقبت انتفاضة 25 يناير 2011 واعتماد إصلاحات الاقتصاد الكلي التي دعمها صندوق النقد الدولي في عام 2016، استمر انخفاض معدل التشغيل إلى السكان خلال عام 2019 (Amer, Selwaness, and Zaki 2021). هذا إلى جانب تدهور جودة الوظائف التي تم إتاحتها مع الوقت إذ تحولت فرص العمل على نحو متزايد من القطاع العام إلى العمل المدفوع بأجر في القطاع غير الرسمي خارج المنشآت - وهو شكل من أشكال العمل المحفوف بالمخاطر والهشاشة والمرتبطة بزيادة معدلات الفقر ما بين المشتغلين (Amer, Selwaness, and Zaki 2021). ويرتبط النمو في حصة العمل المدفوع بأجر في القطاع غير الرسمي خارج المنشآت بنمط من النمو الاقتصادي الذي يتسم بتراجع الصناعة والاعتماد الشديد على أنشطة البناء والعقارات والخدمات منخفضة الإنتاجية، مثل النقل والتوزيع (Assaad and Marouani 2021).

ورغم أن مسار سوق العمل في المغرب في الفترة التي سبقت الجائحة اتسم باستمرار التجزئة بين القطاعات منخفضة الإنتاجية وعالية الإنتاجية، شهد أيضًا سوق العمل المغربي ارتفاع معدلات العمل المدفوع بأجر، وهو دليلًا على

◀ 3.2.2 تطور المؤشرات الرئيسية لسوق العمل خلال فترة الجائحة

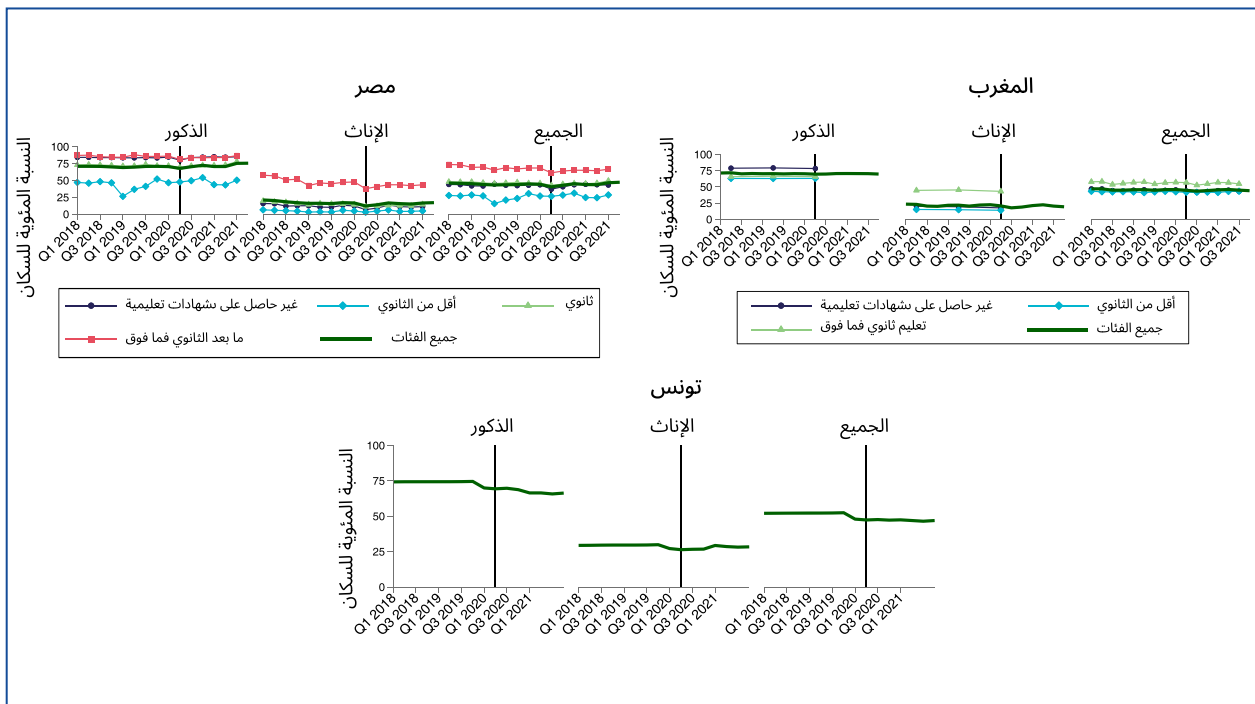
المغربية أيضًا على نمط موسمي واضح - إذ ترتفع معدلات المشاركة في الربع الأول وأحيانًا في الربع الثاني من العام وتنخفض هذه المعدلات خلال بقية العام، فهو نمط مرتبط بالاقتصاد الزراعي المغربي. ثم اتخذت معدلات المشاركة لكل من الرجال والنساء في مصر اتجاهًا تصاعديًا على نحو

كما هو مبين في الشكل 4، واصلت اتجاهات المشاركة في القوى العاملة في مصر والمغرب في 2018 الاتجاه الهبوطي الذي كانت عليه قبل ذلك العام لكل من الرجال والنساء، ولكن كان هذا الاتجاه الهبوطي أكثر وضوحًا بالنسبة للنساء في كلا البلدين. وتنطوي مشاركة المرأة

وقبل حلول الربع الثاني من عام 2020، لم يكن يوجد اختلاف كبير في اتجاه معدل المشاركة حسب مستوى التعليم بالنسبة للرجال في مصر أو المغرب أو بالنسبة للنساء في المغرب، ولكن يبدو أن الاتجاه الهبوطي بين النساء في عام 2018 في مصر كان أكثر وضوحًا بالنسبة للنساء الأكثر تعليمًا⁵. وبالمثل، كان التحسن الواضح في مشاركة الإناث في عام 2019 وأوائل عام 2020 أكثر وضوحًا إلى حد ما بين النساء الأقل تعليمًا.

طفيف بحلول الربع الثاني من عام 2019، والذي استمر حتى اندلاع الجائحة. كما تحسنت مشاركة الإناث تحسنًا طفيفًا في المغرب في 2019 لكن معدلات الذكور ظلت ثابتة. في تونس، كانت معدلات المشاركة لكل من الرجال والنساء ثابتة بشكل أساسي في العامين السابقين للجائحة، باستثناء ارتفاع طفيف في مشاركة النساء في الربع الرابع من عام 2019 والربع الأول من عام 2020⁴.

الشكل 4. المعدل الربع سنوي للمشاركة في القوى العاملة (النسبة المئوية للسكان للفئات العمرية ما بين 15-64 عامًا)، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)



ملحوظة: البيانات المُصنفة حسب النوع ومستوى التعليم في المغرب متاحة فقط سنويًا حتى عام 2020 ويتم تحديدها في الربع الثاني من كل عام. المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (2020, 2019, 2018 OAMDI)، التواصل الخاص مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2021 CAPMAS)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (2020b, 2020a, 2019a, 2019b, 2018b, 2018a, 2021 HCP) ومؤشرات التشغيل والبطالة في تونس (2021, 2020, 2019, 2018 INS).

بذلك مستوياتها قبل الجائحة. وفي ذروة الجائحة، كان الرجال الأكثر تضررًا في مصر من حيث المشاركة هم الرجال ذوي المستويات التعليمية المنخفضة والرجال الأصغر والأكثر سنًا، بيد أن الارتفاع في معدلات المشاركة في عام 2021 كان على جميع مستويات الفئات التعليمية.

في المغرب، تراجع مشاركة الذكور بمقدار 0.6 نقطة مئوية فقط (أقل من 1%) من الربع الأول من عام 2020

كان لبداية الجائحة تأثير سلبي على المشاركة في القوى العاملة في جميع البلدان الثلاثة ولكنه كان قصير المدى. وكان التأثير السلبي على مشاركة الذكور محدودًا. في مصر، تراجع مشاركة الذكور بمقدار 2.6 نقطة مئوية (3.7%) في الربع الثاني من عام 2020، لتحسن وتصل فحسب إلى مستوياتها قبل الجائحة بحلول الربع الثالث وتجاوز هذا المستوى بحلول الربع الرابع. وبحلول الربع الثالث من عام 2021، قفزت 4.8 نقطة مئوية (6.9%) متخطية

⁴ بسبب عدم القدرة على الحصول على البيانات الخام من مسح القوى العاملة في تونس، لم يتمكن الباحثون من تقسيم المشاركة سواء حسب مستوى التعليم أو العمر، كما هو الحال مع البلدين الآخرين.
⁵ عرض الاتجاهات حسب الفئة العمرية متاح في الملحق

المعدلات للحاصلات على شهادات أقل من التعليم الثانوي لتصل إلى نسبة 39%، في حين انخفضت مشاركة النساء الحاصلات على شهادة التعليم الثانوي وما فوقه بنسبة 21% فقط. لم يكن من الممكن إجراء هذا التحليل بالنسبة للمغرب أو تونس، إذ لم يكن متوفر بيانات ربع سنوية عن معدل المشاركة مُصنفة حسب مستوى التعليم في المغرب، كما لم يتوفر أي تصنيف حسب مستوى التعليم على الإطلاق في تونس.

فيما يتعلق بالعمر، كان الانخفاض في مشاركة الإناث جراء الجائحة أعلى في طرفي التوزيع العمري، إذ أن مشاركة هذه الفئات العمرية في القوى العاملة أضعف. في مصر، كان الانخفاض في المشاركة بين الربعين الأول والثاني من عام 2020 هو الأعلى بالنسبة للنساء الأكبر سنًا اللواتي تتراوح أعمارهن بين 60 و64 عامًا (61.5%)، تليهن الشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عامًا (40%). في المغرب، كان الانخفاض من الربع الأول إلى الربع الثالث لعام 2020 هو الأعلى بالنسبة للشابات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عامًا (28%)، تليهن النساء الأكبر سنًا اللواتي تتراوح أعمارهن بين 60 و64 عامًا (22%).

اتبعت الاتجاهات في معدلات التشغيل إلى حد قريب اتجاهات معدلات المشاركة، مع بعض الاستثناءات. كما هو مبين في الشكل 5، كان الانخفاض في معدلات تشغيل الرجال أكثر وضوحًا من الانخفاض في معدلات مشاركتهم، ولكنه كان على مدى قصير. مرة أخرى، سجلت مصر أكبر انخفاض في معدلات تشغيل الذكور (8%)، تليها تونس (4%)، ثم المغرب (3%). وكان أكبر انخفاض في مصر لمن لا يحملون شهادات تعليمية (15%) وكبار السن الذين تتراوح أعمارهم بين 60 و64 (22%). في المغرب، كان أكبر انخفاض في معدلات تشغيل الذكور بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا (19%). كما تراجع معدلات تشغيل الإناث في ذروة الجائحة، ليعكس هذا الانخفاض التراجع كذلك في المشاركة. وهذا يشير إلى أن النساء اللواتي توقفن عن العمل انسحبن فعليًا مؤقتًا من القوى العاملة، بينما الرجال الذين توقفوا عن العمل استمروا في مواصلة البحث عن عمل.

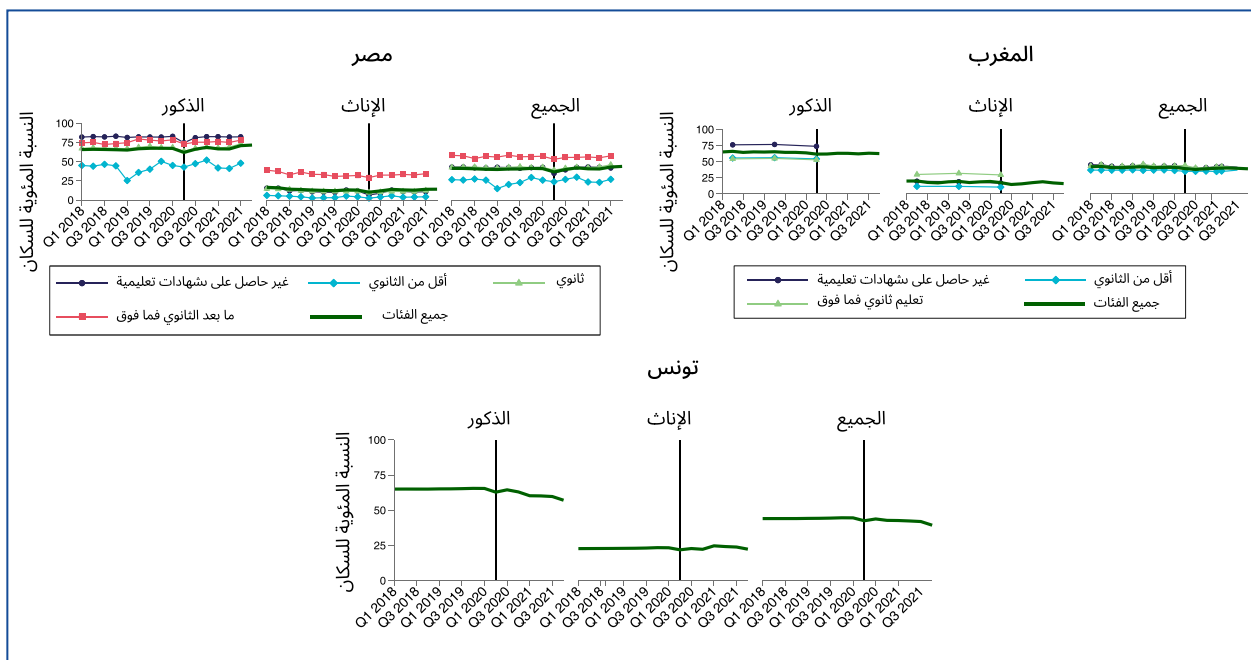
إلى الربع الثاني من عام 2020 وتعافت سريعًا بعد ذلك لتصل إلى مستوياتها قبل الجائحة بحلول الربع الرابع من عام 2020 وظلت عند هذا المستوى حتى الربع الثالث من عام 2021، لتتراجع مرة أخرى في الربع الرابع.

في تونس، تراجعت مشاركة الذكور بنسبة 0.6 نقطة مئوية فقط (0.9%) من الربع الأول من عام 2020 إلى الربع الثاني من عام 2020 وتحسنت سريعًا في الربع الثالث، لتتراجع مرة أخرى بنسبة 3.5 نقطة مئوية (5%) بحلول الربع الأول من عام 2021، وظلت عند هذا المستوى حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021.

ومع ذلك، كان التأثير السلبي للجائحة على المشاركة أكثر وضوحًا بالنسبة للنساء، لا سيما في مصر، مع تأخر ظهور هذا التأثير السلبي في المغرب قليلًا. انخفضت معدلات مشاركة المرأة بمقدار 4.5 نقطة مئوية (27%) في مصر، و1.8 نقطة مئوية (8%) في المغرب، و0.8 نقطة مئوية (3%) في تونس في الربع الثاني من عام 2020. في الربع الثالث، تحسنت معدلات المشاركة جزئيًا في مصر، لتعود بعد فترة وجيزة إلى مستوياتها قبل الجائحة في الربع الرابع من عام 2020، ثم انخفضت في الربعين الأولين من عام 2021 قبل أن تتحسن مرة أخرى في الربعين الثالث والرابع. في المغرب، تراجعت معدلات مشاركة الإناث تراجعًا كبيرًا في الربع الثالث من عام 2020، إذ وصل إجمالي الانخفاض إلى 4.8 نقطة مئوية (21%) ثم تحسنت تدريجيًا لتصل إلى مستوياتها قبل الجائحة بحلول الربع الثاني من عام 2021. ثم تراجعت مرة أخرى في الربع الثالث من عام 2021 - ويُعزى هذا التراجع إلى تدهور ظروف العمل الموسمي في الزراعة بالمغرب (Krafft et al. 2022). في تونس، تحسنت معدلات مشاركة الإناث سريعًا، إذ اقتربت من مستويات ما قبل الجائحة بحلول الربع الرابع من عام 2020 واستمرت في الارتفاع لتتخطى هذا المستوى في عام 2021.

بالقيمة النسبية، كانت الصدمة لها تأثير سلبي أكبر بالنسبة للنساء الأقل تعليمًا في مصر، إذ انخفضت مشاركة من لا يحملن شهادات تعليمية بنسبة 44%، وتراجعت

الشكل 5. معدل التشغيل الربع سنوي (النسبة المئوية للسكان للفئات العمرية من 15-64 عامًا)، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)



ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع ومستوى التعليم في المغرب متاحة فقط سنوياً حتى عام 2020 ويتم تحديدها في الربع الثاني من كل عام. المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI, 2018, 2019, 2020)، التواصل الخاص مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS, 2021)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP, 2018a, 2018b, 2019a, 2019b, 2020a, 2020b) ومؤشرات التشغيل والبطالة في تونس (INS, 2018, 2019, 2020, 2021).

خلال الفترة المتبقية من عام 2019 وحتى الربع الأول من عام 2020. في المغرب، كان الارتفاع في البطالة منذ منتصف عام 2019 ملحوظاً لدى الشباب.

ومع ذلك، تسببت الجائحة في ارتفاع معدل البطالة في البلدان الثلاثة. فمنذ الربع الأول إلى الربع الثاني من عام 2020، ارتفعت معدلات البطالة بمقدار 1.9 نقطة مئوية (24%) في مصر، و1.8 نقطة مئوية (17%) في المغرب، و2.9 نقطة مئوية (19%) في تونس. ومع ذلك، تباين هذا المسار بعد ذلك تبايناً كبيراً في كل بلد عن الآخر. في مصر، انخفض إلى مستوى أقل مما كان عليه قبل الجائحة بحلول الربع الثالث من عام 2020، إذ انخفض من 9.7% في الربع الثاني إلى 7.4% في الربع الثالث (انخفاض بنسبة 24%)، وظل عند هذا المستوى حتى نهاية الربع الرابع من عام 2021. في المغرب، ارتفع معدل البطالة بشكل أكبر في الربع الثالث من عام 2020 وظل مرتفعاً على نحو مستمر حتى نهاية الربع الثاني من عام 2021، إذ انخفض بمقدار نقطة مئوية واحدة فقط في الربع الثالث من عام 2021. في تونس، انخفض معدل

و ننتقل الآن لبحث معدلات البطالة قبل الجائحة مباشرة وأثناءها، يوضح الشكل 6 أن معدلات البطالة في مصر كانت في اتجاه هبوطي بدأ منذ عام 2015 (Amer, Selwaness and Zaki 2021). وانخفض معدل البطالة انخفاضاً مطرداً إلى حد ما من 10.8% في الربع الأول من عام 2018 إلى 7.9% في الربع الأول من عام 2020. وفي المغرب، كانت البطالة في اتجاه هبوطي حتى منتصف عام 2019، إذ انخفضت إلى أدنى مستوياتها عند 8.1% ثم ارتفعت إلى 10.1% بحلول الربع الأول من عام 2020. وبالمثل، كانت البطالة في تونس في اتجاه هبوطي طفيف للغاية قبل الجائحة، ووصلت إلى أدنى مستوياتها عند 12.1% في الربع الرابع من عام 2019، ثم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً إلى 12.3% في الربع الأول من عام 2020.

لم تستفد كل الفئات من هذا الاتجاه الهبوطي للبطالة قبل الجائحة. في مصر، شهدت كل من الشابات والنساء الحاصلات على شهادات أقل من التعليم الثانوي وما فوق الثانوي اتجاهًا تصاعدياً في البطالة حتى منتصف عام 2019، ولكن عادت هذه المعدلات إلى الاتجاه الهبوطي

⁶ قد يكون السبب كذلك هو زيادة أعباء الرعاية التي تدفع النساء إلى الخروج من قوة العمل. ومع ذلك، ليس جميع النساء المتزوجات اللواتي لديهن أطفال تركزن العمل على الأرجح أثناء الجائحة، لأنهن كان قد تجنبن بالفعل إلى حد كبير أنواع العمل التي كان من الصعب التوفيق بينها وبين تقديم الرعاية (Krafft, Selwaness, and Sieverding 2022).

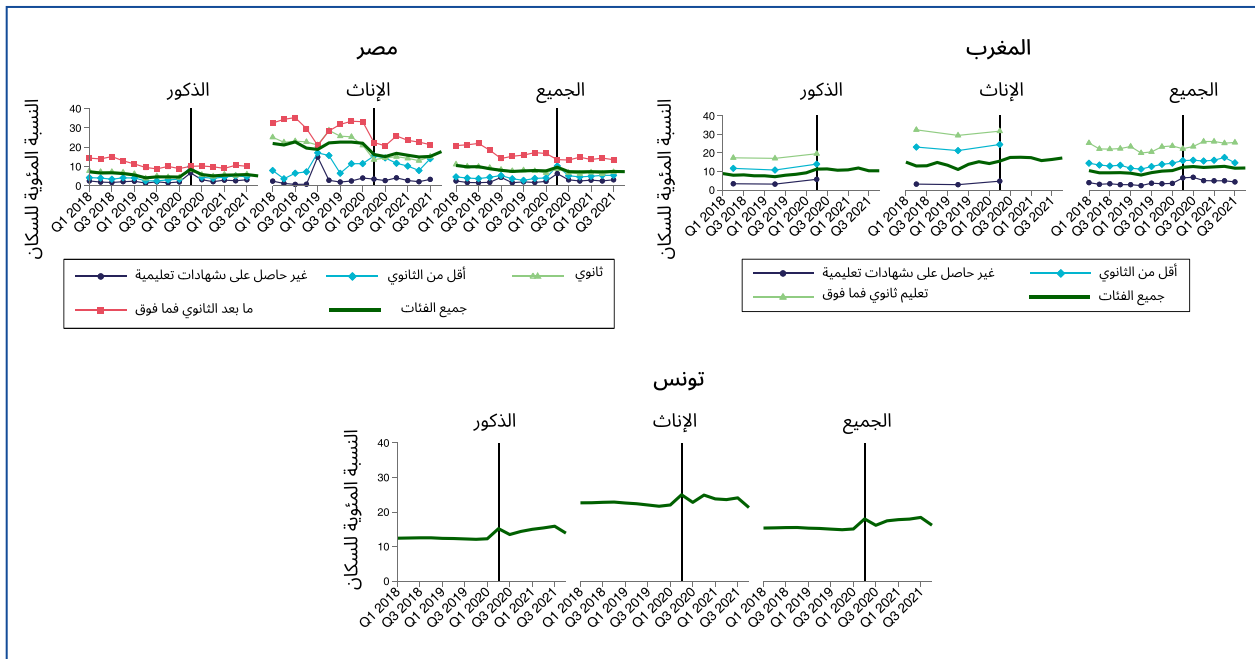
فقط ليصل إلى 12.9%. ومع ذلك، بحلول الربع الرابع من عام 2021، ارتفع معدل بطالة الإناث مرة أخرى إلى 17.8%، في إشارة إلى أن النساء بدأن في البحث عن عمل مرة أخرى.

لا يبدو أن المغرب وتونس واجها نفس ظاهرة إحباط المرأة التي شهدتها مصر. في المغرب، استمر معدل بطالة الإناث في الارتفاع حتى الربع الرابع من عام 2020، إذ وصل إلى 17.7%، ثم انخفض بعد ذلك انخفاضاً طفيفاً لفترة ربعين سنويين ليصل إلى 15.9% في الربع الثاني من عام 2021. وتماشياً مع انخفاض معدلات مشاركة وتشغيل الإناث في الربع الثالث من عام 2021 (المرتبط بظروف الزراعة المغربية)، ارتفع معدل بطالة الإناث ليصل إلى 16.5% في نفس الربع. أما في تونس، بلغ معدل بطالة الإناث ذروته بنسبة 25% في الربع الثاني من عام 2020، وانخفض قليلاً بعد ذلك قبل أن يرتفع مرة أخرى في عام 2021 ليصل إلى 24.1% بحلول الربع الثالث.

البطالة من 18.0% إلى 16.2% (10%) بحلول الربع الثالث من عام 2020، ثم استأنف ارتفاعه، ليرتفع بشكل مطرد إلى 18.4% حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021.

ونظراً لاحتمال انسحاب النساء تماماً من القوى العاملة عندما تكون ظروف العمل سيئة، يمكن أن تنخفض بطالة الإناث فعلياً أثناء الأزمات (إذ لا يبحثن عن عمل)⁶. وهذا في الواقع ما حدث في مصر، إذ انخفضت نسبة البطالة بين الإناث من 22.1% في الربع الأول من عام 2020 إلى 16.3% في الربع الثاني (انخفاضاً بنسبة 26%). حدث هذا الانخفاض الحاد في معدل بطالة الإناث في وقت كان فيه معدل تشغيل الإناث يتراجع أيضاً، وهو ما يعكس إحباطهن. ظل معدل بطالة الإناث في مصر بعد ذلك على هذا المسار الهبوطي ليصل إلى 15% بحلول الربع الثاني من عام 2021، وهو أحد أدنى مستوياته منذ أكثر من عقدين. وفي الوقت نفسه، تحسن معدل التشغيل تحسناً طفيفاً

الشكل 6. معدل البطالة الربع سنوي (النسبة المئوية للقوى العاملة)، التعريف المعياري، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)



المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، التواصل الخاص مع الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء (CAPMAS 2021)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019b, 2019a, 2020a, 2020b) ومؤشرات التشغيل والبطالة في تونس (INS 2018, 2019, 2020, 2021).

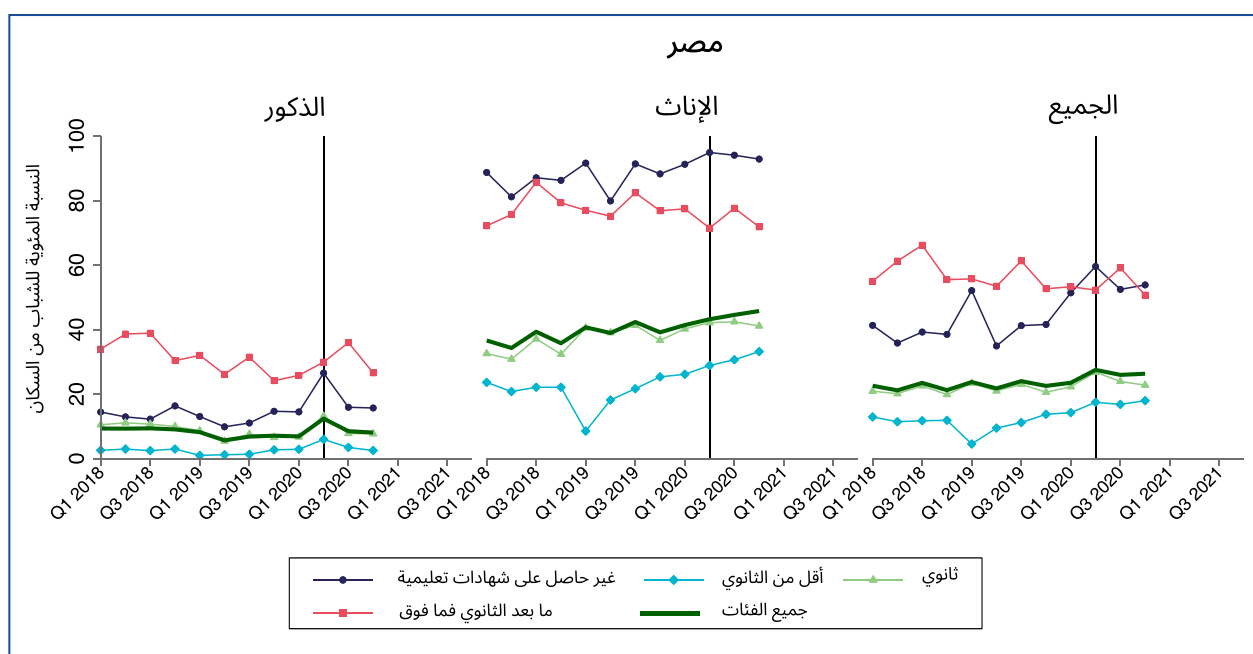
النوع، لعامي 2018 و2019. كما هو موضح في الشكل 7، كان إجمالي هذا المعدل في مصر مستقرًا نسبيًا قبل الجائحة، مع بعض تقلبات موسمية طفيفة. ومع ذلك، فمنذ تفشي الجائحة، أخذ هذا المعدل في الارتفاع، مما يؤكد أن الاتجاه الهبوطي الملحوظ في البطالة ليس مؤشرًا على تحسن ظروف العمل. وينطوي استقرار إجمالي هذا المعدل على اختلافات مهمة حسب النوع، مع انخفاض معدلاته للذكور انخفاضاً طفيفاً وارتفاع معدلاته لدى الإناث.

مؤشر آخر على العمل غير الكاف بين الشباب هو المعدل الذي يُحدد نسبة الشباب الواقع «خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب» (Not in Education, Employment or Training (NEET)) ويتم حسابه فقط للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا. لسوء الحظ، هذا المؤشر متاح فقط خلال الفترة من 2018 إلى 2021 في مصر. وهذا المعدل غير متاح على الإطلاق في تونس وكان متاحًا فقط في المغرب على أساس سنوي، حسب

كما تعد المعدلات بين الإناث لمن هن خارج دائرة التشغيل والتعليم والتدريب (NEET) مرتفعة للغاية في كلا طرفي المستويات التعليمية في مصر، ولكنها تميل إلى الانخفاض بمرور الوقت بالنسبة لخريجات ما بعد المرحلة الثانوية وما فوقها، كما كان الحال بالنسبة لنظرائهن من الذكور. على النقيض من ذلك، تميل هذه المعدلات للارتفاع بشكل مطرد بين الإناث خريجي الثانوية والحاصلات على شهادات أقل من الشهادة الثانوية، واستمرت في ذلك الارتفاع حتى بعد تفشي الجائحة، مما أدى إلى ظهور اتجاه تصاعدي مطرد في هذا المعدل الإجمالي للإناث.

في الواقع، يسجل هذا المعدل للشابات ارتفاعاً أعلى خمس مرات من معدله لدى الشباب، كما هو مذكور في الفصل 2. وعلى وجه التحديد، أخذت معدلاته المرتفعة نسبياً للذكور الحاصلين على التعليم ما بعد الثانوي فما فوق في الانخفاض على نحو مطرد قبيل الجائحة، تليها المعدلات الخاصة بالذكور الحاصلين على التعليم الثانوي، أخذت أيضاً في التراجع ولكن بوتيرة أبطأ. ومع تفشي الجائحة، ارتفعت معدلاته للذكور في مصر ولكنها سرعان ما تحسنت إلى حد ما، باستثناء خريجي ما بعد المرحلة الثانوية وما فوقها، الذين استمر معدلهم في الارتفاع حتى نهاية الربع الثالث من عام 2021.

الشكل 7. المعدل الربع سنوي لتحديد نسبة الشباب خارج دائرة التشغيل أو التعليم أو التدريب (NEET) (النسبة المئوية) بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 عامًا، حسب النوع ومستوى التعليم (2018-2021)



المصدر: حسابات المؤلفين استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة في مصر والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (OAMDI 2018, 2019, 2020)

3.2.3 < التشغيل الناقص المرتبط بالوقت باعتبارها مؤشر مهم لصحة سوق العمل أثناء الصدمات

معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت هو مجرد مؤشر من هذا القبيل، لأنه يعكس نسبة العاملين الذين يعملون أقل من 35 ساعة في الأسبوع بسبب عدم القدرة على إيجاد فرص عمل ببقية الوقت. لسوء الحظ، فإن هذا المؤشر الحساس للغاية للتقلبات الدورية والموسمية في سوق العمل، يتم جمعه مرة واحدة فقط في العام (في الربع الرابع) في مصر. وهو متاح بصفة ربع سنوية في المغرب، في تصنيفه فقط حسب النوع ومستوى التعليم، إلا أنه غير متوفر على الإطلاق في البيانات المجدولة التي تمكن المؤلفون من الوصول إليها في تونس.

كما هو مبين في الشكل 8، فإن معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت حساس للغاية للصدمات المفاجئة في

التشغيل الناقص المرتبط بالوقت أو العمل غير الطوعي بدوام جزئي بين العاملين هي مؤشر مهم لقياس كيفية استجابة أسواق العمل للصدمات مثل الجائحة أو الانكماش الاقتصادي المفاجئ. غالباً لا يستطيع العمال الأكثر هشاشة التوقف أو التعطل عن العمل الذي قد يؤدي إلى عدم شغل عمل حتى لساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعي. من المرجح أن يواجه العمال الذين يشغلون عمل مؤقت أو متقطع صعوبة في العثور على عمل كافٍ لهم لكنهم يظلون يعملون بضع ساعات خلال الأسبوع المرجعي من أجل البقاء على قيد الحياة وضمان بعض سبل العيش لعائلاتهم. بالنسبة لهؤلاء العمال، لا تُقاس صحة سوق العمل بشكل كافٍ من خلال معدلات التشغيل أو البطالة، ولكنها تتطلب مؤشراً حساساً نظراً لضعف قدرتهم على إيجاد فرصة عمل (Assaad).

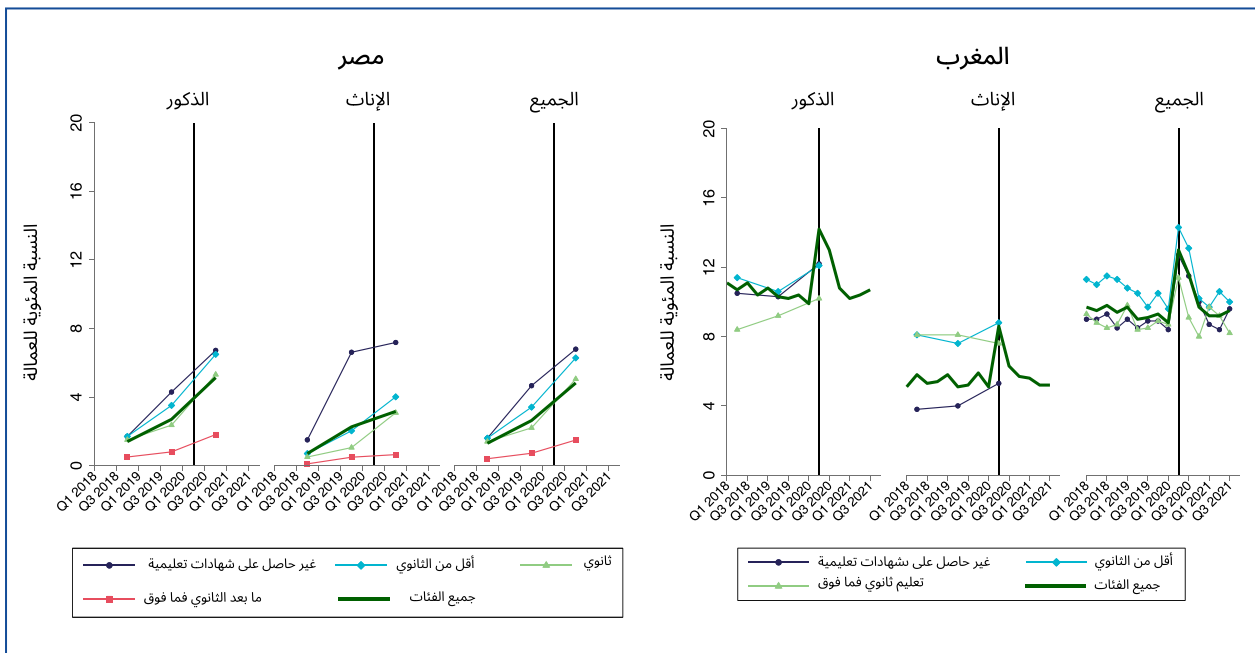
من المرجح أيضًا أن يؤثر التشغيل الناقص المرتبط بالوقت على العمال الشباب. على عكس البطالة التي تقيس الغياب التام لفرص العمل خلال الفترة المرجعية (أسبوع واحد عادةً)، يقيس التشغيل الناقص المرتبط بالوقت عدم القدرة على العثور على عمل كافٍ. ومن ثم فهو مناسب على نحو أفضل لقياس صعوبات التشغيل للعمال الضعفاء أو المهمشين الذين لا يستطيعون عادة البقاء دون عمل تمامًا، لكنهم يكافحون للعثور على عمل كافٍ لتلبية احتياجاتهم المعيشية.

من البيانات السنوية الموضحة في الشكل 8، يتضح أن معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت قد ارتفع ارتفاعًا كبيرًا في عام 2020 مع تفشي الجائحة، لكنه بدأ بالفعل في الارتفاع من قبل ذلك، في عام 2019، لا سيما في مصر. في كل من مصر والمغرب، كان المعدل أعلى بكثير للعمال الأقل تعليمًا.

سوق العمل. وكما هو واضح من بيانات المغرب، فقد كان المعدل في اتجاه هبوطي قبل الجائحة وارتفع في الربع الثاني من عام 2020، إذ ارتفع من 8.8 إلى 13%، بزيادة نسبية قدرها 48% في ربع واحد. وقد استغرق الأمر ربعين سنويين على الأقل للعودة إلى مستوى أقرب إلى مستواه قبل الجائحة، إذ انخفض إلى 9.2% في الربع الأول من عام 2021، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 9.5% في الربع الثالث من عام 2021 - وهو مؤشر على تباطؤ النمو في القطاع الزراعي المغربي.

ورغم أن معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت في وقت الأزمة كان على مستوى مماثل بالنسبة للرجال والنساء، من المرجح ارتفاع هذا المعدل أثناء الصدمات بالنسبة للعمال الأقل تعليمًا الذين هم في الغالب في أوضاع عمل هشة. كما هو موضح في الشكل 4-أ بالملحق،

الشكل 8. معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت (النسبة المئوية من التشغيل)، حسب مستوى التعليم والنوع



ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع ومستوى التعليم في المغرب متاحة فقط سنوياً حتى عام 2020 ويتم تحديدها في الربع الثاني من كل عام. البيانات الخاصة بمصر متاحة فقط في الربع الرابع بدءاً من عام 2019.

المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019a, 2019b, 2020b, 2020a)

المؤسسي (العام مقابل الخاص)، والوضع الوظيفي (العمل بأجر، صاحب العمل، العاملين لحسابهم الخاص، والعمل الأسري غير مدفوع الأجر) وحسب صفة الرسمية بالنسبة للعمل بأجر في القطاع الخاص⁷. للأسف، البيانات غير متاحة لإجراء هذا التصنيف الأخير للمغرب.

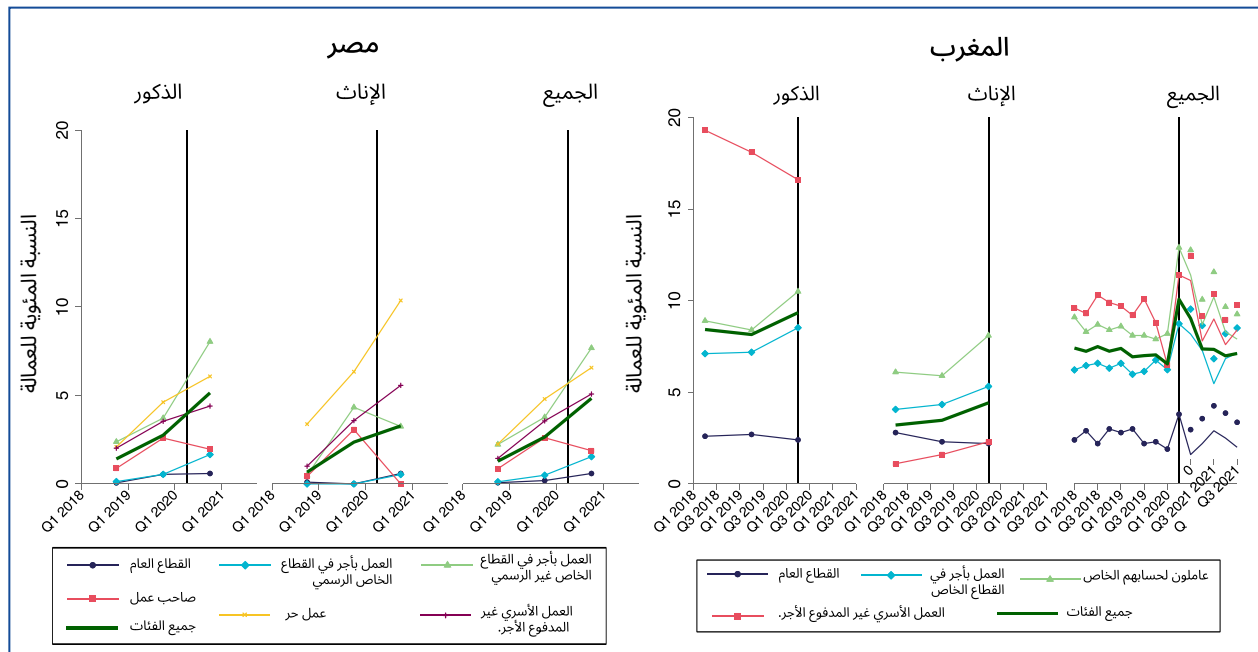
نظراً لأن معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت يتم تقديره فقط للعاملين فعلياً، يمكن تصنيفها حسب بعض خصائص التشغيل المهمة، مثل نوع العمل وقطاع النشاط الإقتصادي. ولبدء في دراسة كيفية اختلافها حسب نوع العمل، يحاول هذا الفصل تصنيف التشغيل حسب القطاع

⁷ يُعرّف العمل بأجر في القطاع الرسمي بأنه عمل يوفر تغطية تأمين اجتماعي.

لأنه لا يمكن التمييز بين العمل الرسمي وغير الرسمي في المغرب، يمكن افتراض أن العاملين بأجر في القطاع الخاص هم في الغالب عمال في القطاع الغير الرسمي وبالتالي يعانون أيضًا من التشغيل الناقص المرتبط بالوقت. وكما هو متوقع، فإن العاملين بأجر في القطاع الخاص الرسمي والعاملين في القطاع العام هم الأقل عرضة لهذا النوع من العمل غير الكاف.

كما هو مبين في الشكل 9، فإن التشغيل الناقص المرتبط بالوقت هو أكثر ارتفاعًا للعاملين في فئات العمل الهشة. وتشمل هذه الفئات العاملين لحسابهم الخاص (العاملين لحسابهم الخاص وأصحاب العمل في المغرب)، والعاملين لحسابهم الخاص في مصر، والعاملين في الأسرة دون أجر في كلا البلدين، والعاملين بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي في مصر. ونظرًا

الشكل 9. معدل التشغيل الناقص المرتبط بالوقت (النسبة المئوية من التشغيل)، حسب نوع العمل والنوع

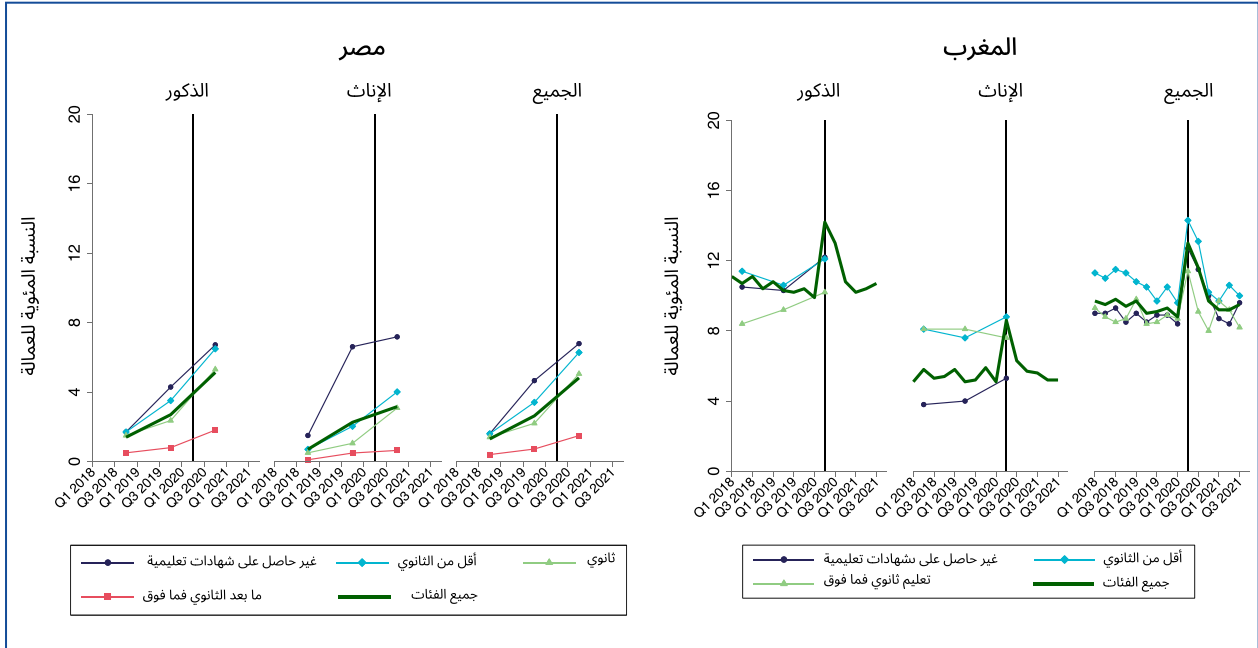


ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع ومستوى التعليم في المغرب متاحة فقط سنويًا حتى عام 2020 ويتم تحديدها في الربع الثاني من كل عام. البيانات الخاصة بمصر متاحة فقط في الربع الرابع بدءًا من عام 2019. المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019a, 2019b, 2020b, 2020a).

كان الارتفاع في معدلات التشغيل الناقص المرتبط بالوقت في ذروة الجائحة ملحوظًا أيضًا في قطاعي التصنيع والخدمات. كما كان الارتفاع في قطاع الزراعة في الربع الثالث من عام 2021 واضحًا تمامًا، بما يتفق مع التفسير المذكور أعلاه وهو تباطؤ النمو في قطاع الزراعة.

ومن المفيد أيضًا تصنيف التشغيل الناقص المرتبط بالوقت حسب قطاع النشاط الاقتصادي. كما هو مبين في الشكل 10، فإن قطاعات النشاط الأكثر طلبًا لهذا النوع من العمالة الناقصة هي البناء والزراعة، وكلاهما يتميز بمعدلات عالية من العمالة المؤقتة. ومع ذلك، في المغرب،

الشكل 10. المعدل الربع سنوي للعمالة الناقصة المرتبطة بالوقت (النسبة المئوية من التشغيل) حسب النشاط الاقتصادي



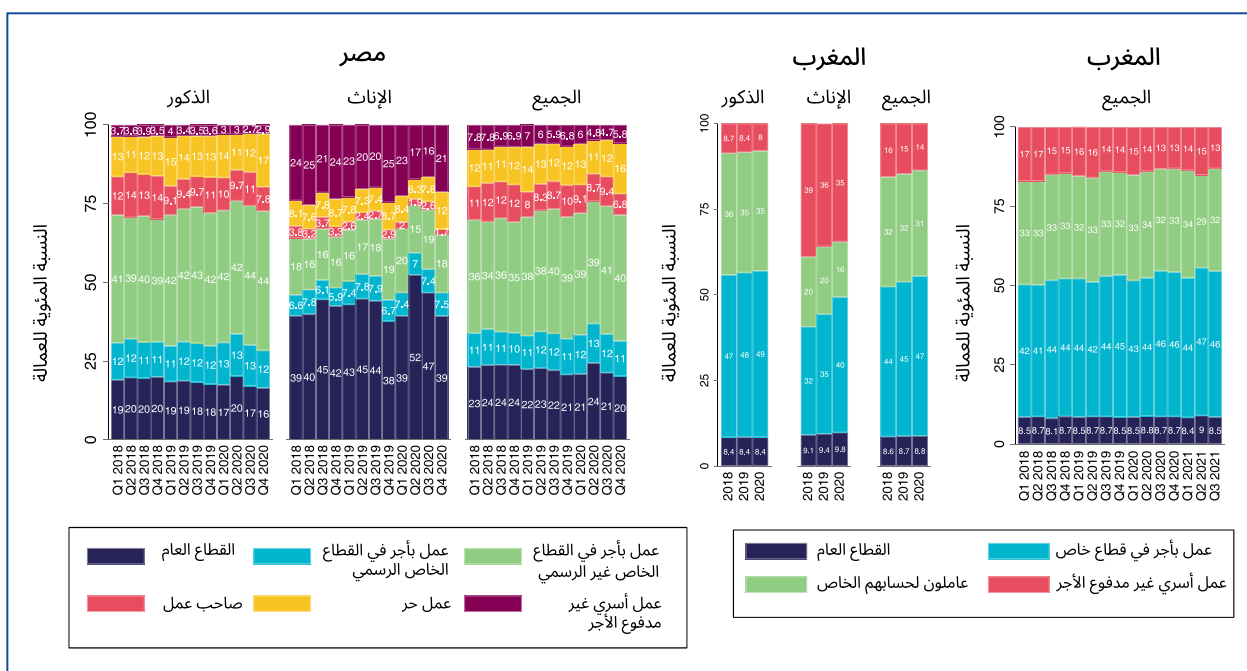
ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع ومستوى التعليم في المغرب متاحة فقط سنوياً حتى عام 2020 ويتم تحديثها في الربع الثاني من كل عام. البيانات الخاصة بمصر متاحة فقط في الربع الرابع بدءاً من عام 2019. المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019a, 2019b, 2020b, 2020a)

3.2.4 < تطور سوق العمل حسب نوع العمل وقطاع النشاط الاقتصادي

وتنطبق هذه النتيجة بالتحديد على النساء اللواتي حصتهن في القطاع العام أعلى مقارنة بالقطاعات الأخرى. وعلى النقيض، تراجعت أشكال مختلفة من العمل غير مدفوع الأجر أثناء الجائحة (الربع الثاني والربع الثالث من عام 2020) لكل من الرجال والنساء، لا سيما العمل الأسري غير مدفوع الأجر والعمل الحر. ومع ذلك، فقد تحسنت المعدلات في الغالب في الربع الرابع من عام 2021. وفي المغرب، يبدو أن هيكل التشغيل حسب نوع العمل كان أكثر استقراراً، مع زيادة تدريجية في حصة العمل بأجر في القطاع الخاص على حساب العمل غير مدفوع الأجر، لا سيما بالنسبة للنساء.

لدراسة كيفية تطور هيكل التشغيل خلال فترة الجائحة، يبحث هذا القسم في توزيع العمل، حسب النوع وقطاع النشاط الاقتصادي بمرور الوقت. كما هو مبين في الشكل 11، فإن الاتجاه العام الأكثر بروزاً في مصر هو الزيادة في نسبة العمل بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي، والذي استمر لعقود طويلة (Amer, Selwaness, and Zaki, 2021). ترتبط الجائحة نفسها بزيادة حصة القطاع العام في إجمالي معدلات التشغيل في مصر، وهو أمر متوقع، نظراً لأن العمالة في هذا القطاع كانت محمية في الغالب.

الشكل 11. توزيع التشغيل (النسبة المئوية) ، حسب نوع العمل والنوع



ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع ومستوى التعليم في المغرب متاحة فقط سنوياً حتى عام 2020 ويتم تحديثها في الربع الثاني من كل عام. البيانات الخاصة بمصر متاحة فقط في الربع الرابع بدءاً من عام 2019.

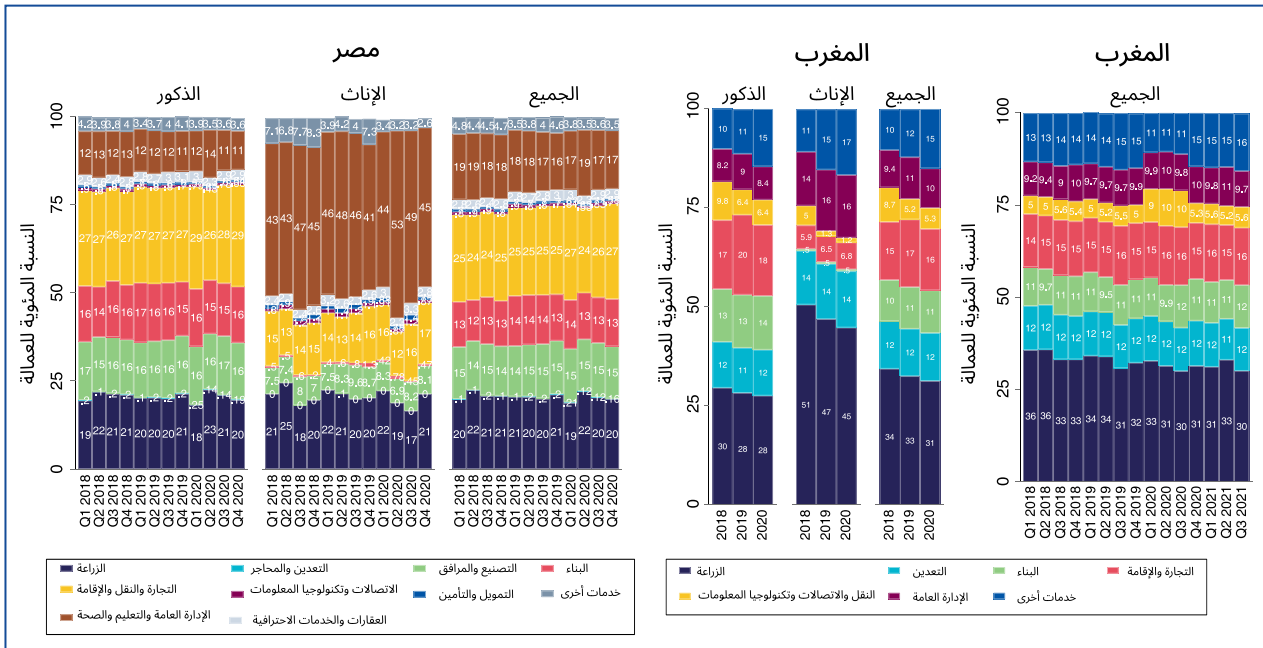
المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019a, 2019b, 2020b, 2020a).

العامة والتعليم والصحة في حصة التشغيل. في المغرب، يبدو أن حصة النقل والمعلومات والاتصالات قد ارتفعت في وقت مبكر من الربع الأول من عام 2020، ولكن قد يكون هذا تغير غير مقصود تم أثناء معالجة البيانات وليس زيادة حقيقية⁸.

كما تم ملاحظة تغييرات في هيكل التشغيل حسب قطاع النشاط الاقتصادي. وكما هو مبين في الشكل 12، صاحب تفشي الجائحة في مصر انخفاض في حصة البناء، وارتفاع في حصة الإدارة العامة والتعليم والصحة ليقطع هذا الارتفاع لفترة وجيزة الانخفاض طويل الأجل الذي شهده قطاع الإدارة

⁸ إن الزيادة المؤقتة في حصة التشغيل في قطاع النقل والمعلومات والاتصالات في المغرب من الربع الأول من عام 2020 إلى الربع الثالث من عام 2020 مرتفعة جداً لتصبح خارج إطار المصادقية وقد تكون ناجمة عن تغييرات في التصنيف.

الشكل 12. توزيع التشغيل (النسبة المئوية) حسب النشاط الاقتصادي والنوع



ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع والنشاط الاقتصادي في المغرب متاحة فقط سنوياً حتى عام 2020 ويتم تحديدها في الربع الثاني من كل عام. يختلف تصنيف النقل والأنشطة الاقتصادية الخدمية الأخرى للمغرب في الربع الأول إلى الربع الثالث من عام 2020 عن التصنيف النموذجي. المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019a, 2019b, 2020b, 2020a)

4. تأثير الجائحة على سوق العمل

والتعافي منها، والتحديات التي تواجه العمال بأجر، والتغيرات في دخل الأسرة والمساعدات الاجتماعية، وتأثير الجائحة على المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وكذلك النتائج المتعلقة بالأسر في الفترة من نوفمبر 2020 إلى أغسطس 2021 والنتائج المتعلقة بالمنشآت من الربع الأول وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2021.

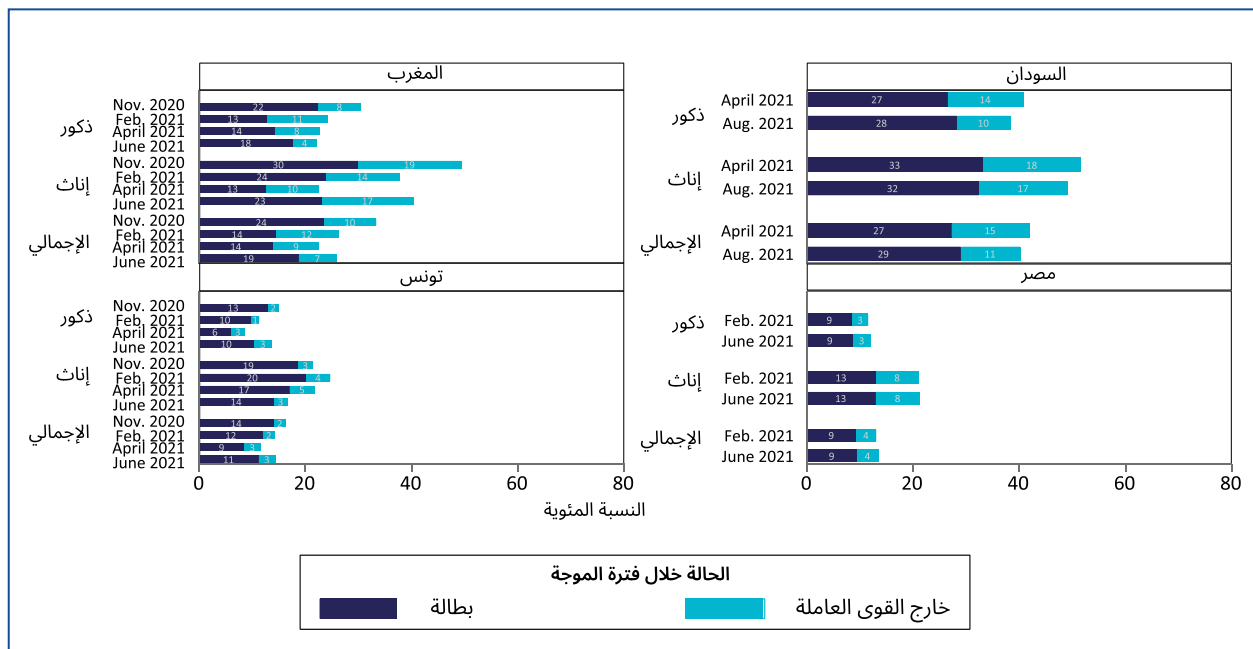
يستعين هذا القسم ببيانات مسح مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الأسر والمنشآت (OAMDI 2021a, 2021b) لتقييم أثر الجائحة على سوق العمل. اتبعت هذه المسوح عينة من مالكي الهوائف المحمولة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة لفترة من الوقت. وسيتم على وجه الخصوص مناقشة فقدان الوظائف

4.1 فقدان الوظائف والتعافي

في مصر والسودان، حيث بدأ جمع البيانات في وقت لاحق، كانت نسبة العمال الذين كانوا يشغلون عملاً وأصبحوا عاطلين عن العمل ثابتة نسبياً مع الوقت. في السودان، انخفضت نسبة من خرجوا من القوى العاملة مع مرور الوقت، لكنها ظلت ثابتة في مصر. من المرجح بشكل خاص أن تكون النساء العاملات سابقاً عاطلات عن العمل في جميع البلدان، على الرغم من أن هذا قد يكون مرتبطاً بزيادة ترك النساء قوة العمل بشكل متكرر حتى في فترة ما قبل الجائحة (Assaad, Ghazouani and Krafft 2018; Assaad, Krafft and Selwaness 2022; Krafft, Assaad and Keo 2022). قد تكون المستويات الأعلى لترك القوى العاملة في السودان والمغرب مرتبطة بالدور الأكبر للزراعة في اقتصاداتهما، مما يؤدي إلى حدوث تقلبات موسمية واستمرار الدخول والخروج من القوى العاملة (Ebaidalla and Nour 2021; Krafft et al. 2022).

أصبح العديد من العمال الذين كانوا يشغلون عملاً قبل الجائحة (حتى فبراير 2020) عاطلين عن العمل أو تركوا القوى العاملة أثناء الجائحة. يوضح الشكل 13 النسبة المئوية للذين كانوا يشغلون عملاً في فبراير 2020 وأصبحوا عاطلين عن العمل وخارج القوى العاملة في كل موجة (باستخدام تعريف واسع للبطالة، التي لا تتطلب البحث عن عمل). وفي نوفمبر 2020، أصبحت نسبة كبيرة من العاملين عاطلين عن العمل (24% في المغرب، و14% في تونس)، هذا إلى جانب نسبة أخرى من العاملين الذين أصبحوا خارج القوى العاملة (10% في المغرب، و2% في تونس). ومع ذلك، حتى نهاية أبريل 2021، تراجعت نسبة العاطلين عن العمل في كلا البلدين، على الرغم من أن نسبة العاطلين عن العمل ارتفعت مرة أخرى في يونيو 2021 في كلا البلدين.

الشكل 13. فقدان الوظائف والتعافي: النسبة المئوية للعاملين في فبراير 2020 الذين أصبحوا عاطلين عن العمل أو خارج قوة العمل، حسب النوع والموجة والبلد



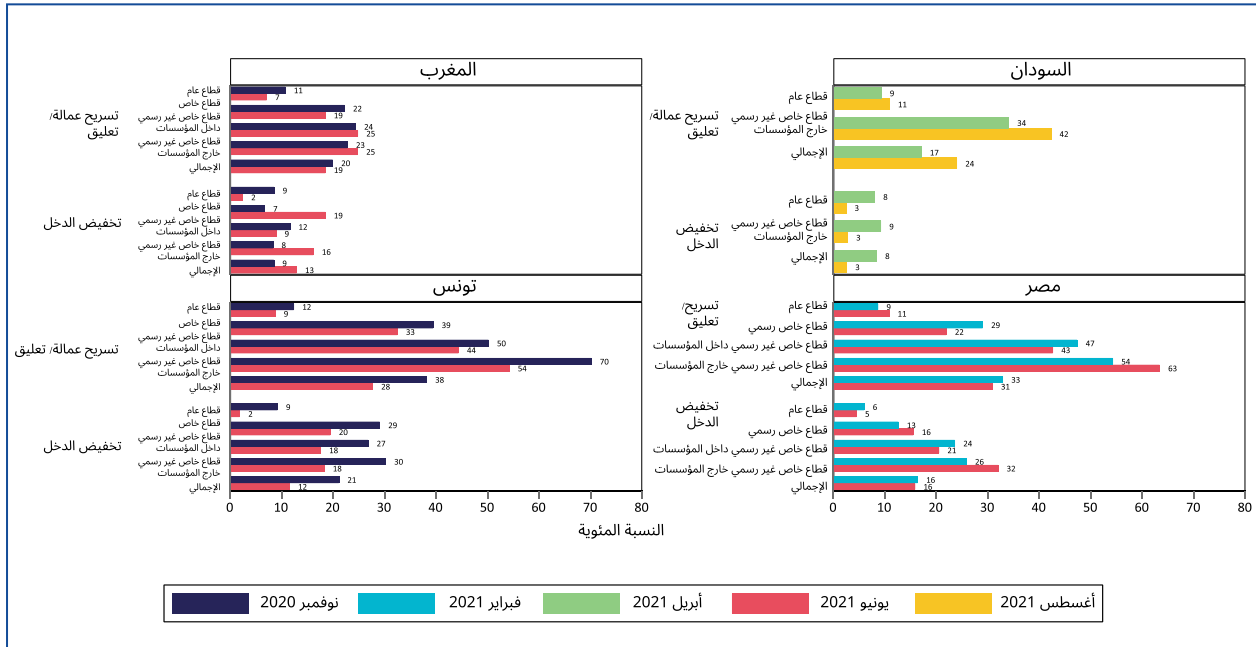
المصدر: حسابات المؤلفين، بناءً على مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وأفريقيا

4.2 التحديات التي تواجه العاملين بأجر

في المغرب، كانت الفوارق بين العاملين بأجر في القطاع الخاص أقل وضوحًا، بينما عانى العمال في السودان من انخفاض الأجور في أنواع العمل الخاص بالعاملين بأجر (وهو ما قد يتعلق بمعدلات التضخم المرتفعة). وبمرور الوقت، تحسنت الظروف بدرجات متفاوتة عبر البلدان، مع تحسن كبير في الفترة من نوفمبر 2020 إلى يونيو 2021 في تونس، ولكن بدرجة أقل وأكثر تنوعًا حسب نوع العمل في البلدان الأخرى. بشكل عام، استمرت التحديات بشكل واضح في سوق العمل، لا سيما بالنسبة للعاملين الذين كانوا بالفعل أكثر هشاشة قبل انتشار الجائحة (Assaad, AISharawy and Salemi 2022)، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة.

واجه العمال عددًا من التحديات خلال جائحة كوفيد-19، كما هو موضح في الشكل 14، الذي يوضح النسبة المئوية للعاملين بأجر الذين تم تسريحهم/تعليقهم مؤقتًا أو بشكل دائم، ونسبة من انخفض دخله في كل موجة، حسب نوع العمل (في فبراير 2020). يتم التمييز بين عمل القطاع الخاص الرسمي وغير الرسمي بناءً على توفير التأمين الاجتماعي للعاملين، وأيضًا بين العمل غير الرسمي داخل المنشآت مقابل العمل خارجها. العاملون بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي كانوا الأكثر تضررًا من تسريح العمالة وانخفاض الدخل، لا سيما أولئك الذين يعملون خارج المنشآت. وكان العاملون في القطاع العام، يليهم العاملون في القطاع الخاص الرسمي، أقل تأثرًا.

الشكل 14. النسبة المئوية للعاملين بأجر المسرحين أو ممن انخفض دخلهم، حسب نوع العمل في فبراير 2020، والموجة والبلد



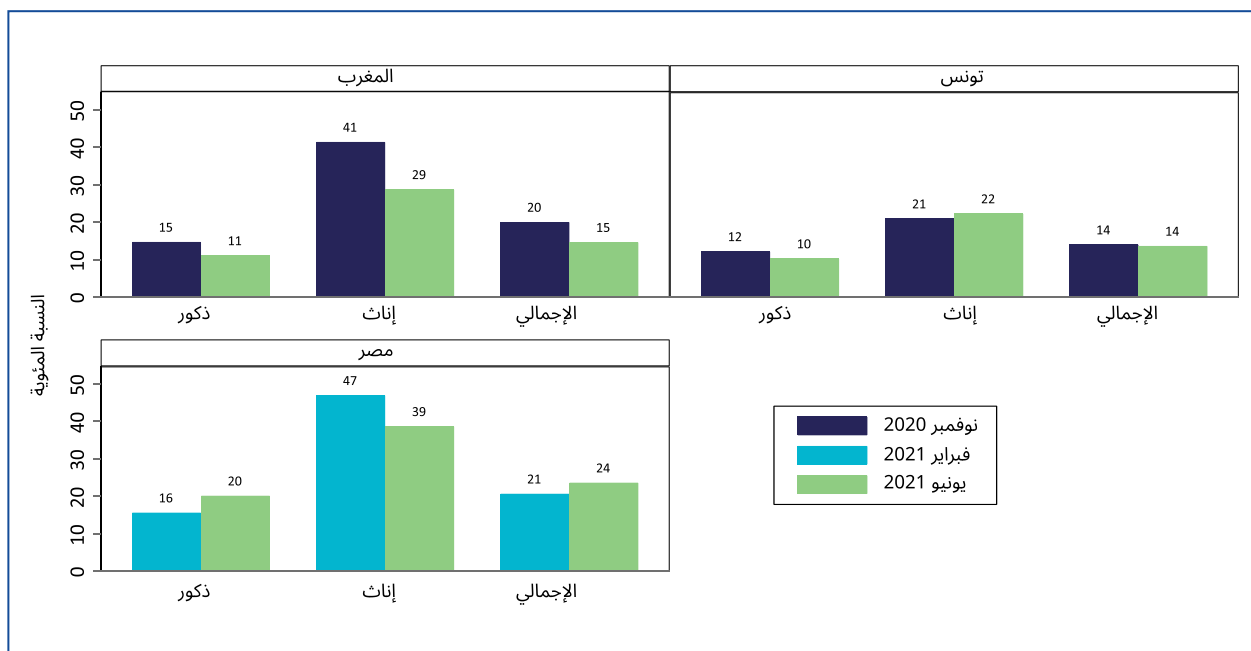
ملاحظة: لا يواجه المستطعون في المجموعة هذه التحديات سوى إذا كانوا لا يزالون يشغلون عملاً مدفوع الأجر. الفئات التي تتضمن أقل من 50 ملاحظة (في السودان) لم يتم عرضها.

المصدر: حسابات المؤلفين، بناءً على مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وأفريقيا

كانت النساء إلى حد كبير أكثر قدرة على العمل من المنزل عن الرجال، وهو ما قد يتعلق بنوع العمل الذي يؤديه، على سبيل المثال، عمل بالقطاع العام أو في قطاع الزراعة (Assaad et al; 2022. Krafft et al; 2022. Marouani et al; 2022). أكدت الأسئلة الإضافية المتعلقة بأسباب عدم قدرة العمال على العمل من المنزل على أنه لم يكن من الممكن تأدية وظائف معينة من المنزل، أو أنه غير مسموح بذلك. ونادراً ما كان الافتقار إلى التكنولوجيا أو إمكانية الاتصال من الحواجز. وتؤيد هذه النتائج البحث الذي يؤكد على محدودية «إمكانية العمل عن بُعد» للوظائف في شمال أفريقيا (Alazzawi; 2021 Marouani and Minh; 2020).

خلال الجائحة، ساعدت القدرة على العمل من المنزل على تخفيف أثر عمليات الإغلاق والقيود على العمال جزئياً. يوضح الشكل 15 النسبة المئوية للعاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل في كل موجة. كانت نسبة قليلة فقط من العمال قادرة على العمل من المنزل: 14% في تونس في كل من نوفمبر 2020 ويونيو 2021، و20% في المغرب في نوفمبر 2020 (انخفضت إلى 15% في يونيو 2021)، و21% في مصر في فبراير 2021 (ارتفعت إلى 24% في يونيو 2021).

الشكل 15. النسبة المئوية للعاملين بأجر القادرين على العمل من المنزل، حسب النوع والموجة والبلد، الموجة الأولى والأخيرة



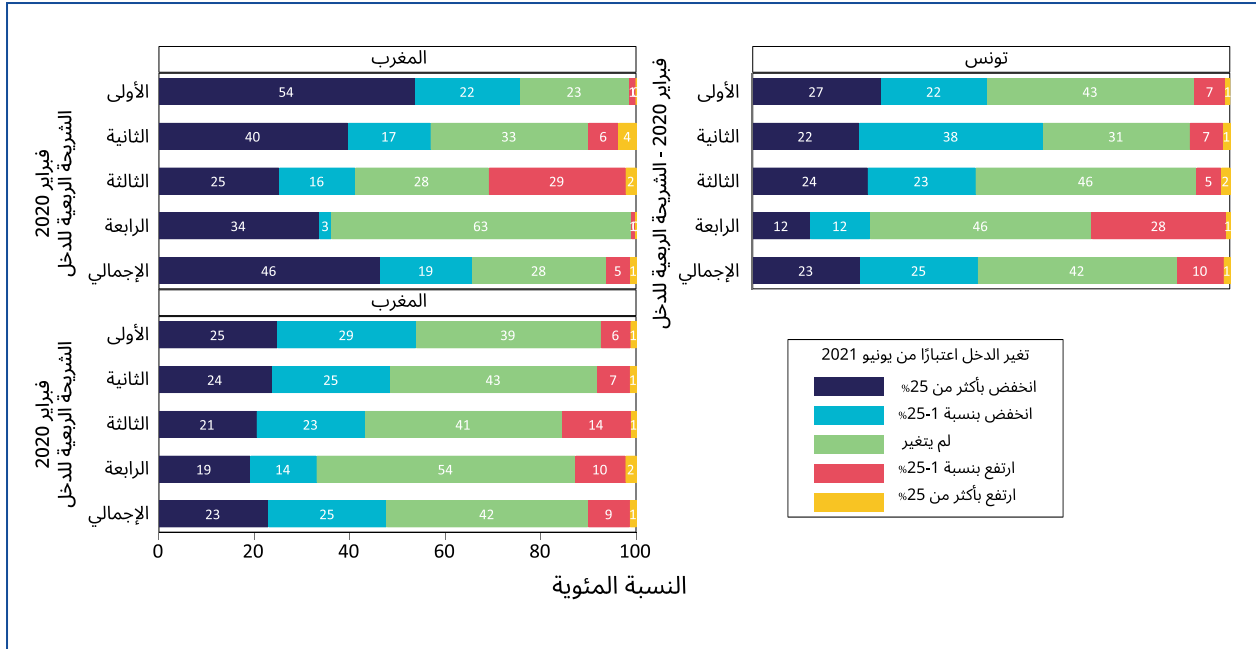
ملاحظة: لم يتم إدراج السودان لأنه لم يُطرح له نفس السؤال بالتحديد. المصدر: حسابات المؤلفين، بناءً على مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وأفريقيا.

4.3 التغيرات في الدخل والمساعدات الاجتماعية

25% وشهدت 19% من الأسر انخفاضاً بنسبة 1-25%. زادت خسائر الدخل من عدم المساواة إذ كانت أكثر حدة في الشريحة الربعية الأولى (الأكثر فقراً) في المغرب ومصر وفي الشريحة الربعية الثانية في تونس، بينما كانت الشريحة الربعية الرابعة (الأغنى) هي الأقل في خسائر الدخل. ومما يثير القلق أن خسائر الدخل ظلت ثابتة نسبياً لفترة من الوقت، ولم تظهر تحسناً أو تغيراً كبيراً (Assaad et al; 2022. Krafft et al; 2022. Marouani et al; 2022).

لا تزال الخسائر المستمرة في الدخل منذ تفشي الجائحة تمثل مشكلة رئيسية. يوضح الشكل 16 التغيرات في دخل الأسرة للموجة الأخيرة (يونيو 2021)، مقارنة بشهر فبراير 2020، حسب الشريحة الربعية للدخل (في فبراير 2020). انخفض دخل نصف الأسر (48%) في يونيو 2021 مقارنة بشهر فبراير 2020 في تونس ومصر، إذ شهدت 23% من الأسر انخفاضاً في الدخل بأكثر من 25%. في المغرب، كانت الخسائر أكثر حدة، إذ شهدت 46% من الأسر خسائر بأكثر من

الشكل 16. التغيرات في دخل الأسر، الشهر الماضي مقارنة بشهر فبراير 2020، حسب الشريحة الربعية للدخل في فبراير 2020 والبلد والموجة الأخيرة (يونيو 2021)



ملاحظة: لم يجمع السودان بيانات عن التغيرات في الدخل بسبب مستوى التضخم. المصدر: حسابات المؤلفين، بناءً على مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وأفريقيا.

أدت برامج المساعدة الاجتماعية (سواء الموجودة مسبقًا أو المساعدات الجديدة في حالات الطوارئ) دورًا مهمًا في الاستجابة لتداعيات الجائحة. يوضح الشكل 17 النسبة المئوية للأفراد في الأسر التي تلقت مساعدة حكومية⁹، حسب حالة سوق العمل لديها في فبراير 2020 (الموجتان الأولى والأخيرة). كما يتم تمييز العمل المنتظم مقابل العمل غير المنتظم، إذ أن بعض السياسات تستهدف على وجه التحديد العمالة غير المنتظمة.

انخفضت المساعدة الاجتماعية بمرور الوقت، لا سيما في المغرب وعلى نحو أقل في تونس، لكنها زادت في مصر وبالأخص في السودان. كانت المساعدة الاجتماعية موجهة بشكل متفاوت أو ضعيف فقط لأولئك الذين عانوا من أكبر الآثار السلبية. على سبيل المثال، في المغرب، كان العاملون بأجر في القطاع الخاص الرسمي هم الأكثر احتمالًا للاستفادة من المساعدة الاجتماعية في البداية، على الرغم من أنهم لم يتأثروا بنفس القدر. وعلى الرغم من تحسن الاستهداف مع مرور الوقت في المغرب، إلا أنه ساء في مصر¹⁰.

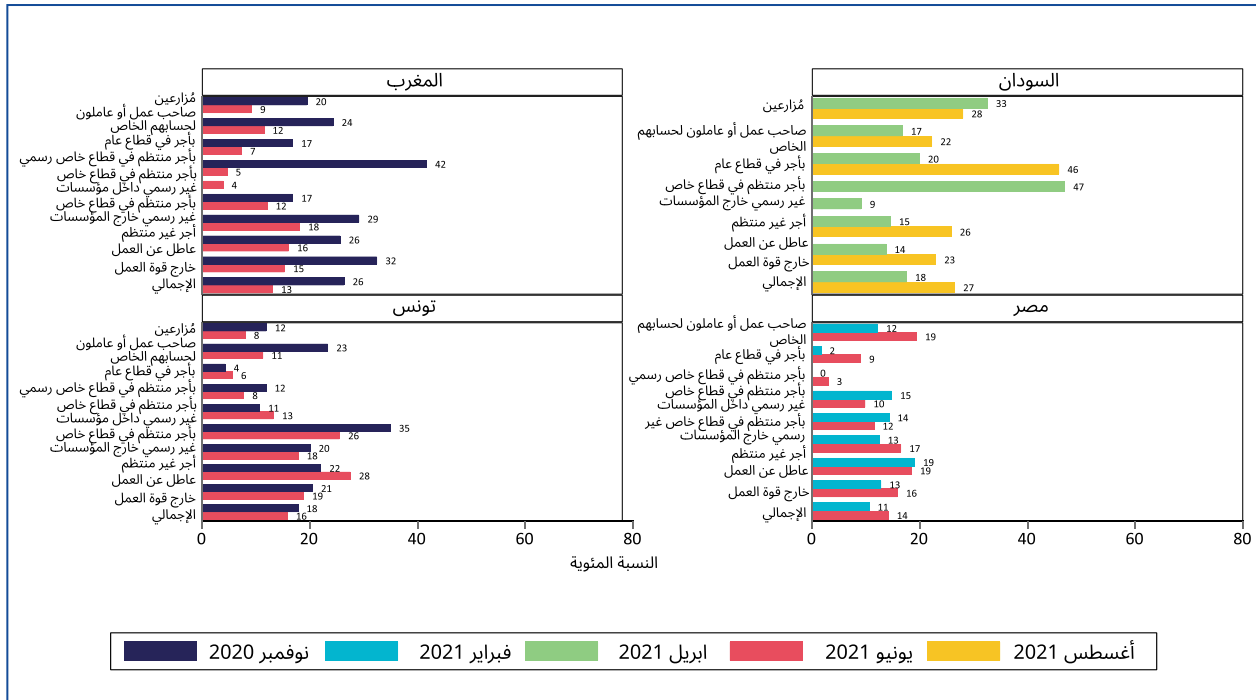
على الرغم من أن السودان لم يجمع بيانات بشأن التغيرات في الدخل بسبب مستوى التضخم، فقد تم طرح سلسلة من الأسئلة حول كيفية قدرة الأسر خلال الشهر الماضي على دفع ثمن السلع والخدمات مقارنة بشهر فبراير 2020، قبل الجائحة. أفاد ما يقرب من نصف الأسر (48%) عن أن قدرتهم على دفع ثمن السلع والخدمات في أغسطس 2021 كانت أضعف بكثير مقارنة بشهر فبراير 2020، وأفاد ما يقرب من ربع الأسر (24%) أن قدرتهم على دفع ثمن هذه السلع والخدمات كانت أضعف إلى حد ما. وكانت التغيرات أسوأ بالنسبة للفئات الأقل دخلًا قبل انتشار الجائحة في السودان. ففي حين أن 71% من أولئك الذين يقعون تحت الشريحة الربعية الأشد فقرًا على مستوى الدخل قبل انتشار الوباء كانت قدراتهم أضعف بكثير من ذي قبل على دفع ثمن السلع والخدمات، كانت قدرة 38% فقط ممن هم في الشريحة الربعية الأغنى أضعف بكثير من ذي قبل على الدفع. وعلى الرغم من صعوبة فصل آثار الجائحة عن التحديات الاقتصادية الأخرى في السودان، حددت الأسر السودانية في بحث آخر تحديات إضافية خاصة تتعلق بعمليات الإغلاق (Central Bureau of Statistics and World Bank, 2020).

⁹ تم السؤال عن المساعدات المنتظمة فقط خلال الفترة الأساسية الخاصة بالمقارنة؛ أما السؤال عن برامج المساعدة الطارئة فكانت عن الشهر الماضي.

¹⁰ لمزيد من التفاصيل حول سياسة المساعدة الاجتماعية انظر:

(Assaad et al., 2022, Krafft et al., 2022, Krafft, Assaad and Marouani, 2021a, 2021b, Marouani et al., 2021c, 2022)

الشكل 17. تلقي المساعدة الحكومية (النسبة المئوية)، حسب حالة سوق العمل في فبراير 2020 وحسب الدولة، الموجات الأولى والأخيرة



ملاحظة: لا يتم عرض الفئات التي تتضمن أقل من 50 ملاحظة.

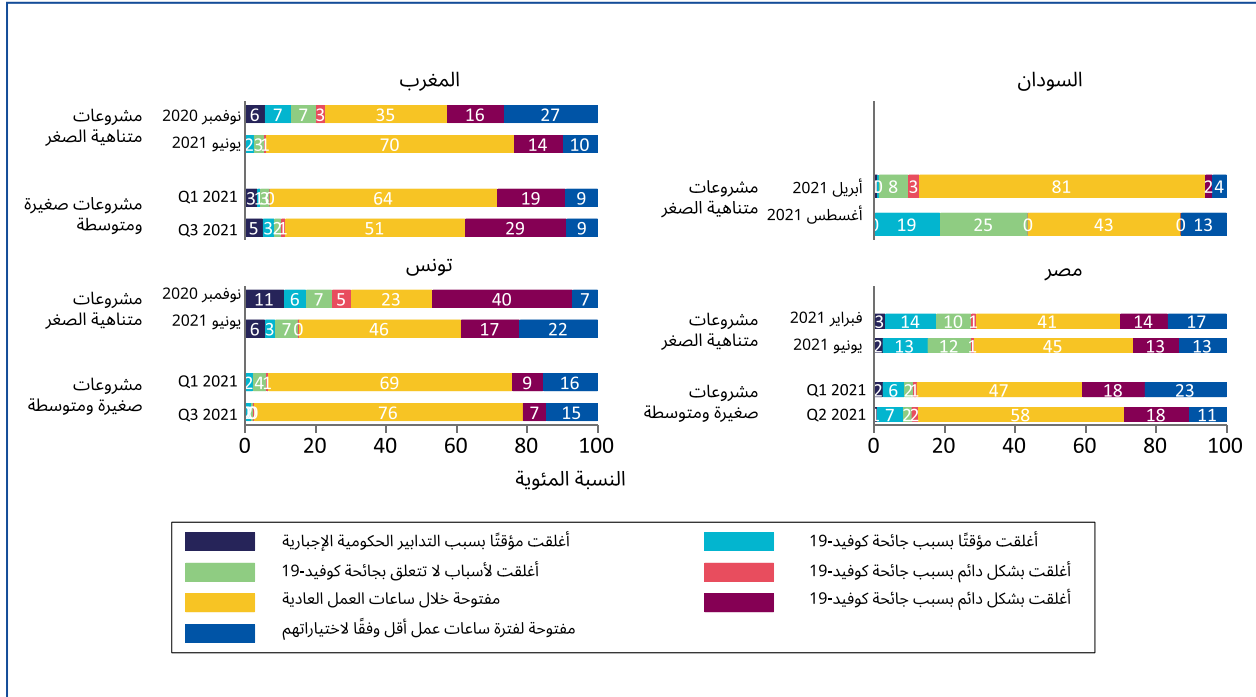
المصدر: حسابات المؤلفين، بناءً على مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وأفريقيا.

4.4 المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة خلال جائحة كوفيد-19

المشاريع متناهية الصغر. في المغرب (للمشاريع متناهية الصغر) وفي تونس ومصر (لجميع أحجام المشاريع)، زادت عمليات التشغيل العادية بمرور الوقت. في المقابل، في السودان (المشاريع متناهية الصغر) والمغرب (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، تم فرض المزيد من إجراءات الإغلاق مع مرور الوقت. وكان الأكثر شيوعًا من عمليات الإغلاق التام التخفيض في عدد ساعات العمل، إما بسبب القيود التي تفرضها الحكومة أو بسبب اختياراتهم، التي قد ترتبط بانخفاض الطلب (Assaad et al; 2022. Krafft et al; 2022. Marouani et al; 2022).

يستعين هذا القسم بوحدة مشاريع الأسر لتوفير بيانات عن المشاريع متناهية الصغر، التي يعمل بها من عامل واحد إلى خمسة عمال قبل انتشار الجائحة، والتي تتم مقارنتها بنتائج مسح المنشآت الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي يعمل بها من 6 إلى 199 عاملاً قبل الجائحة. يعرض الشكل 18 الوضع التشغيلي في الموجة الأولى والأخيرة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. من المرجح أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة كانت مفتوحة وتعمل خلال فترة الساعات العادية أكثر من

الشكل 18. الوضع التشغيلي للمشاريع (النسبة المئوية)، المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في فبراير 2020، حسب البلد والموجة الأولى والأخيرة

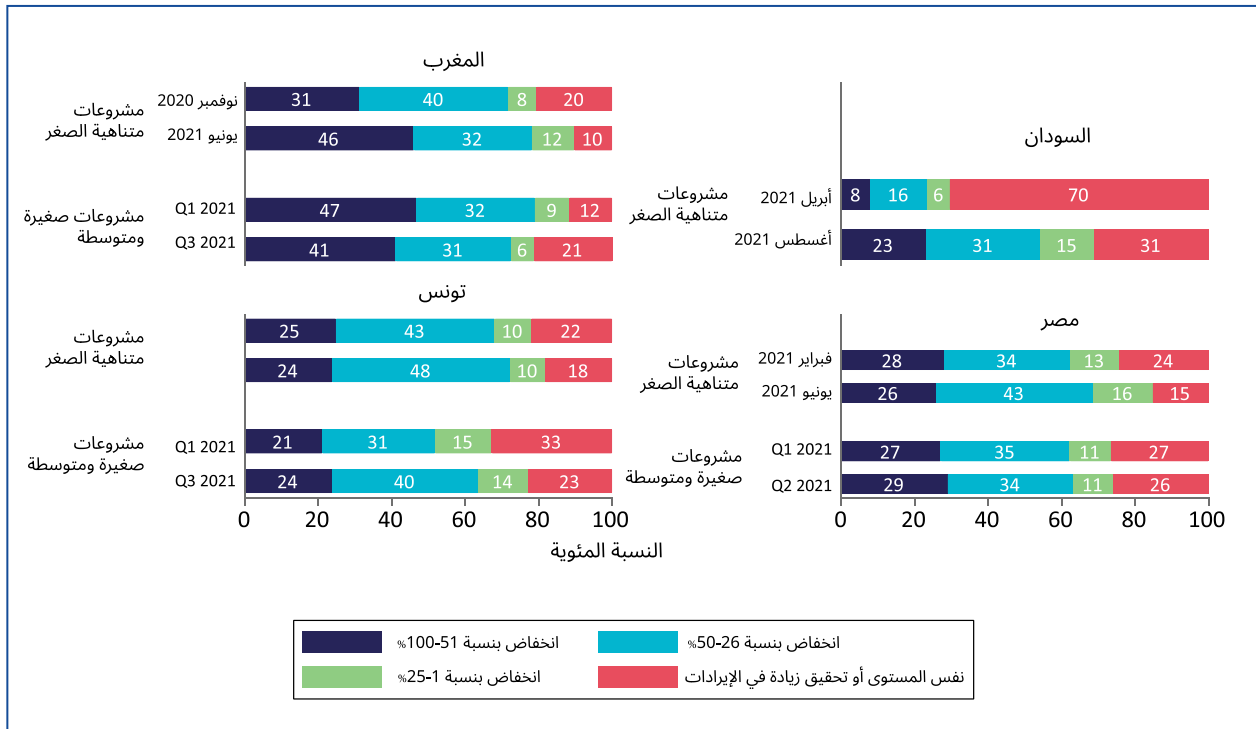


ملاحظة: بلغ عدد العاملين في المشروعات متناهية الصغر 1-5 عمال في فبراير 2020؛ كان لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة 6-199 عاملاً في فبراير 2020. لم يتم تقييم السودان بجمع بيانات مؤكدة.
المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى مسح مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وأفريقيا- مسح الأسر (المشاريع متناهية الصغر) ومسح المنشآت (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

السريع في السودان. ورغم أن المشاريع المتناهية الصغر في السودان كانت تعمل بشكل مقبول (70% من نفس الإيرادات أو إيرادات أعلى)، ساءت الظروف بحلول أغسطس 2021 (31% فقط لديها نفس الإيرادات أو أعلى). يُظهر استمرار الخسائر في الإيرادات - كما هو الحال مع خسائر الدخل - الآثار المقلقة والبعيدة المدى للجائحة. كانت المنشآت أكثر تفاؤلاً بشأن الإيرادات المستقبلية (غير موضحة)، لكن هذه الآمال لم تتحقق بعد (Assaad et al. 2022; Krafft et al. 2022; Marouani et al. 2022).

أدى التخفيض في عمليات التشغيل والطلب إلى انخفاض إيرادات المنشآت. يوضح الشكل 19 التغيرات في إيرادات المشاريع (الستين يوماً الماضية مقارنة بالموسم نفسه في عام 2019). شهد ما يقرب من ربع المنشآت انخفاضاً بنسبة 51-100% في تونس ومصر، وشهدت نصف المنشآت تقريباً في المغرب انخفاضاً بنسبة 51-100%. كان السودان هو الاستثناء، إذ أبلغ حوالي ربع المنشآت فقط عن تحصيل نفس الإيرادات أو تحقيق زيادة في الإيرادات ولكن هذا النمط قد يكون بسبب التضخم

الشكل 19. التغيرات في إيرادات المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، خلال السنتين يومًا الماضية مقارنة بالموسم نفسه في عام 2019 (نسبة مئوية)، حسب البلد والموجة، الموجة الأولى والأخيرة



ملاحظة: بلغ عدد العاملين في المشاريع متناهية الصغر 1-5 عمال في فبراير 2020؛ كان لدى المشاريع الصغيرة والمتوسطة 6-199 عاملاً في فبراير 2020. لم يقيم السودان بجمع بيانات مؤكدة. المصدر: حسابات المؤلفين، استناداً إلى مسح مرصد أثر جائحة كوفيد-19 في الشرق الأوسط وأفريقيا- مسح الأسر (المشاريع متناهية الصغر) ومسح المنشآت (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)

5. الخاتمة

وفي جميع البلدان، ظهرت أيضًا تغييرات ملحوظة في هيكل تشغيل العمالة حسب قطاع النشاط الاقتصادي.

وبالاستعانة بمرصّد أثر جائحة كوفيد-19 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ناقش التحليل أيضًا كيف تطورت الآثار التي أحدثتها الجائحة على العمال والمنشآت. غالبًا ما أصبح العمال الذين كانوا يشغلون عملًا قبل الجائحة عاطلين عن العمل أو تركوا القوى العاملة، مع تحسن جزئي فقط بمرور الوقت. كما عانى العاملون بأجر في القطاع الخاص غير الرسمي، ولا سيما أولئك الذين يعملون خارج المنشآت، من تسريح العمالة والوقف عن العمل وانخفاض الدخل. كما عانت الأسر من استمرار الخسائر في الدخل طوال فترة الجائحة. وشهد العاملون الأقل دخلًا والأكثر ضعفًا في فترة ما قبل الجائحة أكبر الخسائر في الدخل خلال فترة الجائحة ولم يكونوا بالضرورة من المستهدفين على نحو جيد من برامج المساعدة الاجتماعية.

أما المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فلم تعد إلى وضعها التشغيلي الطبيعي، مع اختلاف درجات التحسن بمرور الوقت. وقد ساهمت التخفيضات في العمليات التشغيلية والطلب في انخفاض إيرادات المنشآت. لا تزال التحديات المستمرة المرتبطة بالجائحة التي تواجه العمال والمنشآت تشكل تهديدًا كبيرًا للعمل وسبل العيش في شمال أفريقيا. وثمة حاجة ماسة لبذل المزيد من الجهود المتضافرة لتحديد الأسر ذات الدخل المنخفض والعاملين الأكثر ضعفًا ودعمهم على نحو أفضل للحد من زيادة الفقر وعدم المساواة.

واجه العمال وكذلك المنشآت في شمال أفريقيا عددًا من التحديات التي ظهرت حديثًا أثناء جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات الموجودة مسبقًا. ووفقًا للإحصاءات الرسمية، تأثرت أسواق العمل في مصر والمغرب وتونس على نحو مختلف جراء الصدمة التي أحدثتها الجائحة.

في مصر، أثرت الجائحة تأثيرًا سلبيًا شديدًا إلى حد ما على التشغيل، والذي تجلّى واضحًا في ارتفاع معدل البطالة بين الرجال على وجه التحديد وانخفاض مشاركة النساء في سوق العمل، وكان انخفاض معدلات المشاركة أكثر ارتفاعًا بين النساء الأقل تعليمًا والنساء الأصغر أو الأكبر سنًا. ومع ذلك، تحسنت معدلات التشغيل الإجمالية سريعًا بل وتجاوزت مستوياتها قبل الجائحة بحلول الربع الثالث من عام 2021، بيد أن ثمة أدلة على وجود عناصر إحباط بين النساء وانسحابهن، مع عودتهن تدريجيًا إلى سوق العمل.

في المغرب، ظهرت الآثار الأكثر شدة على التشغيل متأخرة ثلاثة أشهر عن ظهورها في مصر ولكنها استمرت لفترة أطول قليلًا. ورغم أن أثر الجائحة على التشغيل في المغرب كان أقل شدة عنه في مصر، شهد المغرب ارتفاعًا حادًا في معدلات التشغيل الناقص المرتبط بالوقت، وهي شكل من أشكال العمل غير الكاف الذي يؤثر على الفئات الأكثر ضعفًا. وفي كل من مصر والمغرب، زاد التشغيل الناقص المرتبط بالوقت أثناء الجائحة، وكانت أعلى بالنسبة للعمال الأقل تعليمًا وأولئك الذين ينتمون إلى فئات العمل الأكثر هشاشة.

في تونس، كان عدد الوفيات الناتج عن الوباء أكثر وقد أدى ذلك إلى اتخاذ تدابير استجابة أكثر صرامة. بالإضافة إلى ذلك، التكلفة الاقتصادية كانت مرتفعة، واستمرت معدلات التشغيل في الانخفاض، كما استمرت معدلات البطالة في الارتفاع خلال عام 2021.

6. الملحق

الجدول أ-1 الجدول الزمني لاستجابات الحكومة لاحتواء جائحة كوفيد-19، حسب البلد

تونس	المغرب	مصر	تدابير الإغلاق	آواخر مارس إلى أبريل 2020
إغلاق المدارس على جميع المستويات	إغلاق المدارس على جميع المستويات	إغلاق المدارس على جميع المستويات	إغلاق المدارس على جميع المستويات	
إغلاق أماكن العمل لكل القطاعات باستثناء الأساسي منها- تدابير إلزامية	إغلاق أماكن العمل لكل القطاعات باستثناء الأساسي منها- تدابير إلزامية	إغلاق أماكن العمل لبعض القطاعات- تدابير إلزامية	إلغاء المناسبات العامة- تدابير إلزامية	
إلغاء المناسبات العامة- تدابير إلزامية	إلغاء المناسبات العامة- تدابير إلزامية	وضع قيود على التجمعات الكبيرة (+1000)	وقف وسائل النقل العام -تدابير إلزامية	
وضع قيود على التجمعات الكبيرة	وضع قيود على التجمعات التي تتعدى عشرة أفراد	وقف وسائل النقل العام -تدابير إلزامية	البقاء في المنزل مع استثناءات الرحلات الأساسية	
وقف وسائل النقل العام -تدابير إلزامية	وقف وسائل النقل العام -تدابير إلزامية	فرض قيود على الحركة الداخلية	إغلاق كامل للحدود	
البقاء في المنزل مع استثناءات الرحلات الأساسية	البقاء في المنزل مع استثناءات الرحلات الأساسية	فرض قيود على الحركة الداخلية		
فرض قيود على الحركة الداخلية	فرض قيود على الحركة الداخلية			
إغلاق كامل للحدود	إغلاق كامل للحدود			
تخفيف قيود إغلاق المدارس في أوائل مايو	تخفيف القيود المفروضة على أماكن العمل في أوائل يونيو	تخفيف قيود إغلاق المدارس في أوائل يونيو	التغييرات في تدابير الإغلاق	مايو - يونيو 2020
تخفيف القيود المفروضة على أماكن العمل في أوائل مايو، ورفعها في أوائل يونيو	تم رفع قيود وقف وسائل النقل العام في أوائل يونيو	تخفيف قيود وقف وسائل النقل العام في أوائل يونيو		
رفع قيد إلغاء الأحداث العامة في أوائل يونيو	رفع إلزام البقاء في المنزل في آواخر يونيو	تحول إلزام البقاء في المنزل إلى تدبير يُوصى به في أوائل يونيو		
رفع القيود على التجمعات في أوائل يونيو				
رفع قيد وقف وسائل النقل العام في أوائل يونيو				
تخفيف قيد البقاء في المنزل في منتصف مايو وتم رفعه في أوائل يونيو				
رفع القيود على الحركة الداخلية في أوائل يونيو				

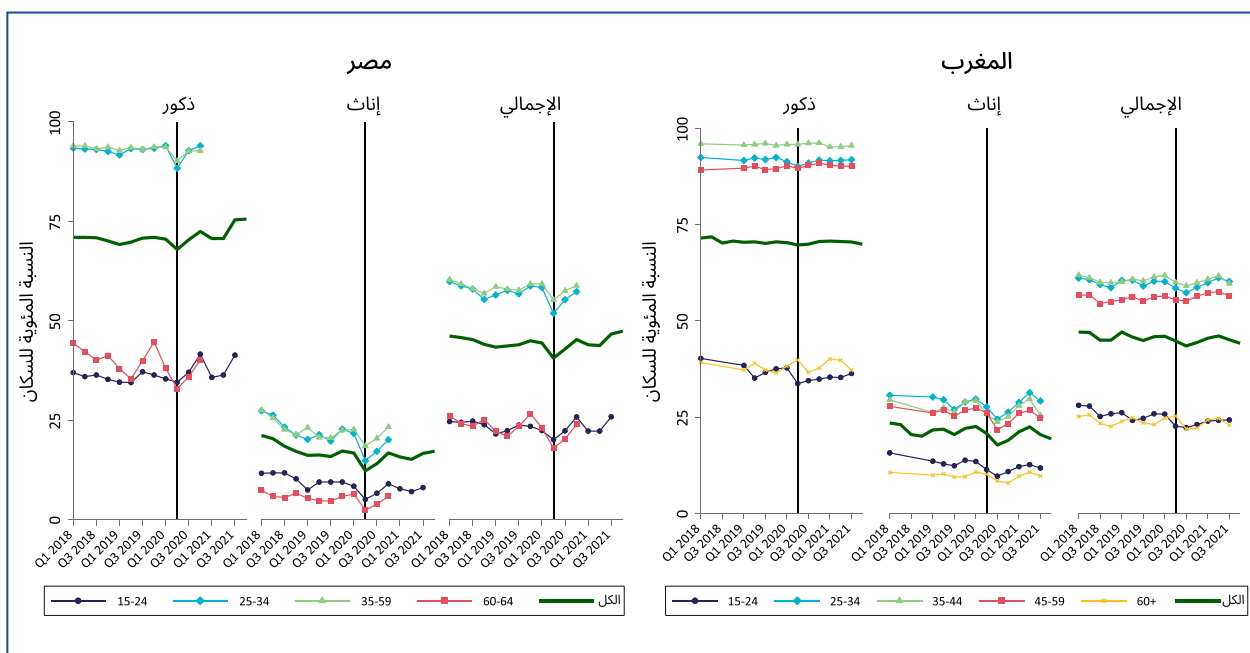
تونس	المغرب	مصر	التغيرات في سياسات الإغلاق	يوليو - سبتمبر 2020
تخفيف القيود المفروضة على السفر الدولي في أوائل أغسطس وإعادتها مرة أخرى في أواخر أغسطس	تخفيف تدابير إغلاق المدارس في أواخر سبتمبر	رفع القيود المفروضة على السفر الدولي في أوائل يوليو، مع إدخال فحص إضافي في أوائل أغسطس		
	إعادة إلزام البقاء في المنزل مع الاستثناءات في أوائل أغسطس			
	تخفيف القيود المفروضة على السفر الدولي في منتصف سبتمبر			
إعادة تدابير إغلاق المدارس في أواخر أكتوبر، ثم تم التخفيف في منتصف نوفمبر	تخفيف قيود إغلاق المدارس في أوائل أكتوبر	تشديد القيود على التجمعات تدريجيًا لحظر جميع التجمعات في أواخر ديسمبر	التغيرات في سياسات الإغلاق	أكتوبر - ديسمبر 2020
التوصية بإغلاق أماكن العمل في أوائل أكتوبر	إعادة إغلاق أماكن العمل لبعض القطاعات في أوائل نوفمبر	شُددت القيود على وسائل النقل العام في منتصف أكتوبر، ثم تم التخفيف في أوائل نوفمبر		
إعادة فرض قيد إلغاء الأحداث العامة في أوائل أكتوبر	إعادة فرض قيود على التجمعات التي تضم عشرة أشخاص أو أقل في أواخر ديسمبر			
إعادة فرض القيود على التجمعات في أوائل أكتوبر	التوصية بوقف وسائل النقل العام في أواخر أكتوبر			
تمت إعادة فرض البقاء في المنزل مع الاستثناءات في أوائل أكتوبر				
إعادة فرض القيود على الحركة الداخلية في أواخر أكتوبر				
رفع قيود السفر الدولي في أوائل نوفمبر				

تونس	المغرب	مصر	مصر	يناير - مارس 2021
إطلاق حملة التطعيم في منتصف مارس	إطلاق حملة التطعيم في أواخر شهر يناير	إطلاق حملة التطعيم في أواخر شهر يناير	حملات التطعيم	
تم تخفيف قيد إغلاق المدارس لبعض المستويات أو الفئات، والتوصية فقط بالإغلاق في أوائل مارس	فرض قيود على أي حجم من التجمعات	فرض قيود على أي حجم من التجمعات	تغييرات في تدابير الإغلاق	
تم تخفيف قيد إلغاء المناسبات والتوصية به فقط في أوائل مارس		التوصية بالبقاء في المنزل		
إعادة قيد وقف وسائل النقل العام في أواخر يناير وتم تخفيفه في أوائل مارس		مواصلة فرض القيود على التحركات الداخلية ثم رفعها في منتصف يناير		
تخفيف الحظر المفروض على السفر الدولي من بعض المناطق في أوائل مارس وفرض الحجر الصحي على الوافدين من المناطق عالية الخطورة				
تشديد قيد إغلاق المدارس لجميع المستويات في منتصف أبريل وتخفيفه من خلال التوصية بالإغلاق في منتصف مايو	تشديد قيد إغلاق المدارس لبعض فئات المدارس في أوائل يونيو	تخفيف قيد إغلاق المدارس والتوصية به فقط في أوائل أبريل، ثم تشديده مرة أخرى وفرض الإغلاق لبعض المستويات في أوائل مايو، ثم تخفيفه مرة أخرى في أوائل يونيو	تغييرات في تدابير الإغلاق	أبريل - يونيو 2021
تذبذبت سياسة قيود مكان العمل عدة مرات خلال الفترة، وانتهت بفرض الإغلاق لجميع أماكن العمل باستثناء الأماكن الأساسية في أواخر يونيو	تخفيف القيود المفروضة على عقد الأحداث العامة والتوصية بإغلاقها في أوائل يونيو	تخفيف القيود المفروضة على مكان العمل والتوصية فقط بالإغلاق في أوائل يونيو		
تذبذبت القيود المفروضة على الأحداث العامة خلال الفترة، وانتهت بفرض إلغاء المناسبات العامة في أوائل يونيو	تخفيف القيود المفروضة على التجمعات للسماح بالتجمعات التي تقل عن 1000 شخص في أوائل يونيو	تخفيف قيد إلغاء الأحداث العامة لفترة وجيزة في أوائل يونيو ولكن سرعان ما أعيد		

تونس	المغرب	مصر		
تشديد القيود على حركة وسائل النقل العام لتنتهي بفرض الإغلاق في منتصف يونيو	تشديد القيود على وسائل النقل العام لتنتهي بفرض وقف وسائل النقل العام في أوائل يونيو	تخفيف القيود على التجمعات لفترة وجيزة في يونيو لكنها سرعان ما أعيدت		
فرض القيود على التحركات الداخلية في أواخر أبريل، وتم تخفيفها لفترة وجيزة في مايو ثم أعيدت مرة أخرى في منتصف يونيو		إعادة قيد وقف وسائل النقل العام في أوائل مايو ورفع هذا القيد مرة أخرى في أوائل يونيو		
تذبذبت ضوابط السفر الدولي طوال الفترة، من الفحص فقط إلى الحجر الصحي عند الوصول، لتنتهي بحظر الوافدين من بعض المناطق	تخفيف قيود السفر الدولي وفرض الحجر الصحي على الوافدين من المناطق عالية الخطورة في أواخر يونيو	رفع التوصية بشأن البقاء في المنزل في أوائل يونيو		

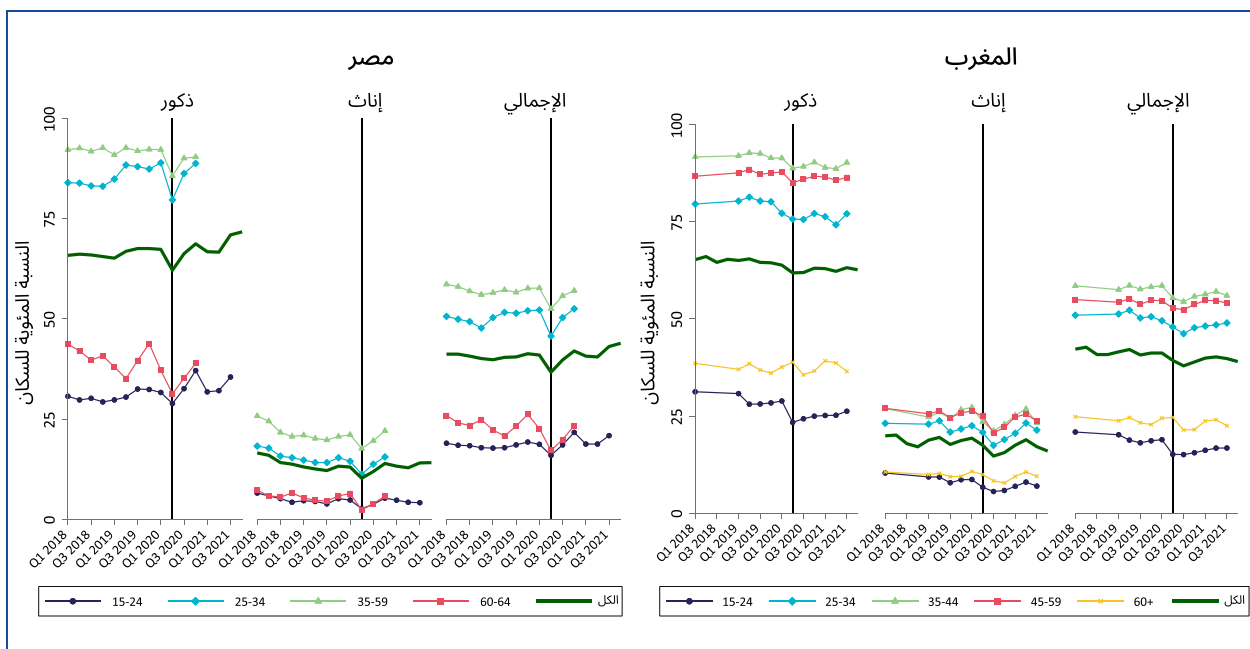
ملاحظة: التظليل الأحمر يعني أن التدابير أصبحت أكثر تقييداً، والتظليل الأزرق يعني أن التدابير أصبحت أقل تقييداً، والتظليل الأرجواني يعني أن التغيير في التدابير يجمع ما بين الاثنين، وعدم التظليل يعني عدم وجود تغيير.
المصدر: تجميع المؤلفين، بناءً على دراسة (Hale et al. 2021).

الشكل أ-1 بالملحق معدل المشاركة في القوى العاملة الربع سنوي (نسبة مئوية)، حسب النوع والعمر (2018-2021)



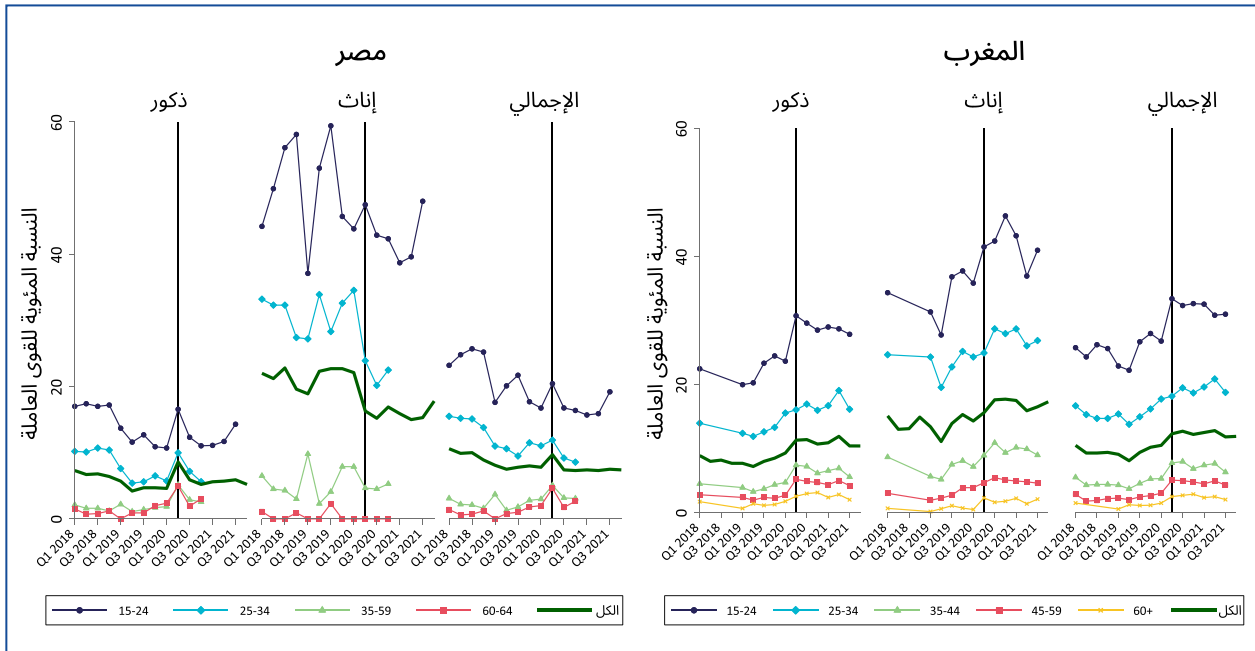
ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع والعمر غير متاحة في الربع الثاني والثالث والرابع من عام 2018 في المغرب. المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، التواصل الخاص مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS 2021)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019b, 2019a, 2020a, 2020b)

الشكل أ-2 بالملحق معدل تشغيل العمالة الربع سنوي (النسبة المئوية) حسب النوع والعمر (2018-2021)



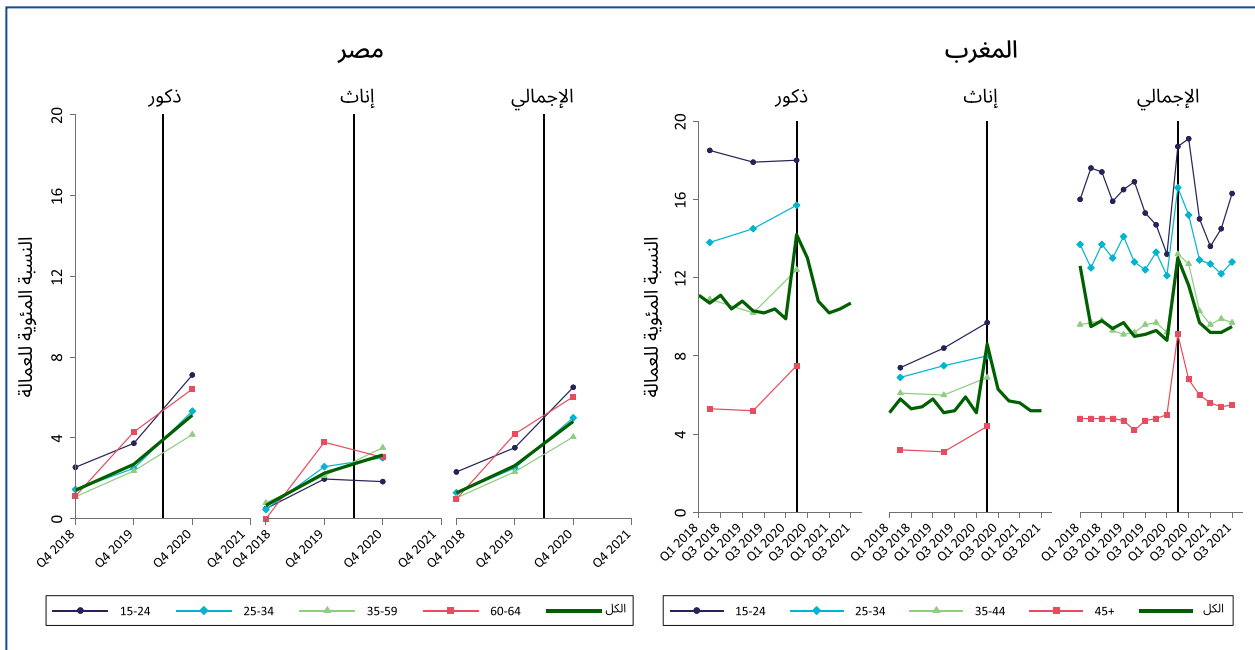
ملحوظة 1: البيانات المصنفة حسب النوع والعمر غير متاحة في الربع الثاني والثالث والرابع من عام 2018 في المغرب. ملحوظة 2: تم حذف إجمالي الربع 2 و3 و4 من عام 2018 للمغرب إذ أن التصنيف العمري في البيانات المتاحة كان مختلفًا عن الأرباع السنوية الأخرى. المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMDI 2018, 2019, 2020)، التواصل الخاص مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS 2021)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019b, 2019a, 2020a, 2020b) ومؤشرات التشغيل والبطالة في تونس (INS 2018, 2019, 2020, 2021).

الشكل أ-3 بالملحق معدل البطالة الربع سنوي (نسبة مئوية، تعريف موحد)، حسب النوع والعمر (2018-21)



ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع والعمر غير متاحة في الربع الثاني والثالث والرابع من عام 2018 في المغرب. المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر، البيانات المصنفة حسب النوع (CAPMAS 2018, 2019, 2020, 2021) وبيانات المصنفة حسب السن (OAMD 2018, 2019, 2020)، والتواصل الخاص مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS 2021)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019b, 2019a, 2020a, 2020b)

الشكل أ-4 بالملحق التشغيل الناقص المرتبط بالوقت (النسبة المئوية للعمالة)، حسب العمر والنوع



ملحوظة: البيانات المصنفة حسب النوع ومستوى التعليم في المغرب متاحة فقط سنويًا حتى عام 2020 ويتم تحديثها في الربع الثاني من كل عام. البيانات الخاصة بمصر متاحة فقط في الربع الرابع، بدءًا من عام 2019.

المصدر: حسابات المؤلفين، استنادًا إلى بيانات من مسح القوى العاملة في مصر (OAMD 2018, 2019, 2020)، والتواصل الخاص مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS 2021)، والمسح الوطني للقوى العاملة بالمغرب (HCP 2021, 2018a, 2018b, 2019a, 2019b, 2020b, 2020a)

المراجع ◀

CAPMAS (Central Agency for Public Mobilization and Statistics). 2018. *Quarterly Bulletin: Labor Force Survey*. Cairo.

—. 2019. *Quarterly Bulletin: Labor Force Survey*. Cairo.

—. 2020. *Quarterly Bulletin: Labor Force Survey*. Cairo.

—. 2021. *Quarterly Bulletin: Labor Force Survey*. Cairo.

CBS (Central Bureau of Statistics) and World Bank. 2020. *Socioeconomic Impact of COVID-19 on Sudanese Households*.

Ebaidalla, E. M., and S.M. Nour. 2021. "Economic Growth and Labour Market Outcomes in an Agrarian Economy: The Case of Sudan." *In Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020*, 152–182. Cairo: International Labour Organization and Economic Research Forum.

El Lahga, A., S. Ghali and Y. Helel. 2021. "Growth and Employment Patterns in Pre- and Post-Up-rising Tunisia." *In Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020*, 186–217. Cairo: ILO and ERF.

Hale, T., N. Angrist, R. Goldszmidt, B. Kira, A. Petherick, T. Phillips, S. Webster, E. Cameron-Blake, L. Hallas, S. Majumdar, and H. Tatlow. 2021. "A Global Panel Database of Pandemic Policies (Oxford COVID-19 Government Response Tracker)." *Nature Human Behaviour* (5) 529–538.

HCP (Haut-Commissariat au Plan). 2018a. *Activité, Emploi et Chômage, Premiers Résultats (Annuel)*. Rabat.

—. 2018b. *Activité, Emploi et Chômage (Trimestriel)*. Rabat.

—. 2019a. *Activité, Emploi et Chômage, Premiers Résultats (Annuel)*. Rabat.

—. 2019b. *Activité, Emploi et Chômage (Trimestriel)*. Rabat.

—. 2020a. *Activité, Emploi et Chômage, Premiers Résultats (Annuel)*. Rabat.

—. 2020b. *Activité, Emploi et Chômage (Trimestriel)*. Rabat.

Alazzawi, S. 2021. "Lives Versus Livelihoods: Who Can Work from Home in MENA?" *Economic Research Forum Working Paper Series No. 1471*. Cairo, Egypt.

Amer, M., I. Selwaness, and C. Zaki. 2021. "Patterns of Economic Growth and Labour Market Vulnerability in Egypt." *In Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020*, edited by International Labour Organization and Economic Research Forum, 97–151. Cairo: ILO and ERF.

Assaad, R. and M.A. Marouani. 2021. "Economic Growth and Labour Market Outcomes in North Africa: An Overview of Developments in Algeria, Egypt, Sudan and Tunisia since 2000." *In Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020*, edited by the ILO and ERF, 23–53. Cairo: ILO and ERF.

Assaad, R. 2019. "Moving beyond the Unemployment Rate: Alternative Measures of Labor Market Outcomes to Advance the Decent Work Agenda in North Africa." Approach Paper: Expert Group Meeting, December 2019. Cairo.

—. 2022. "Beware of the Echo: The Evolution of Egypt's Population and Labor Force from 2000 to 2050." *Middle East Development Journal* 1–31.

Assaad, R., A. AlSharawy, and C. Salemi. 2022. "Is The Egyptian Economy Creating Good Jobs? Job Creation and Economic Vulnerability from 1998 to 2018." *In The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Vulnerability*, edited by C. Krafft and R. Assaad. Oxford: Oxford University Press.

Assaad, R., S. Ghazouani, and C. Krafft. 2018. "Marriage, Fertility, and Women's Agency in Tunisia." *In The Tunisian Labor Market in an Era of Transition*, edited by R. Assaad and M. Boughzala, 171–193. Oxford: Oxford University Press.

Assaad, R., C. Krafft, M.A. Marouani, S. Kennedy, R. Cheung, and S. Wahby. 2022. *Egypt COVID-19 Country Case Study. ILO/ERF Report*.

Assaad, R., C. Krafft, and I. Selwaness. 2017. "The Impact of Marriage on Women's Employment in the Middle East and North Africa." *Economic Research Forum Working Paper Series No. 1086*.

Belghazi, S. 2022. *Croissance Économique et Marché Du Travail Au Maroc : Au-Delà Des Taux à La Recherche d'un Travail Décent*. Cairo.

- Krafft, C., I. Selwaness, and M. Sieverding. 2022. "The Impact of the COVID-19 Pandemic on Women's Care Work and Employment in the Middle East and North Africa." *ILO/ERF Working Paper*.
- Marouani, M.A., C. Krafft, R. Assaad, S. Kennedy, R. Cheung, A.D. Latifi, and E. Wojcieszynski. 2022. *Tunisia COVID-19 Country Case Study. ILO/ERF Report*.
- Marouani, M. A., and P.Le. Minh. 2020. "The First Victims of COVID-19 in Developing Countries? The Most Vulnerable Workers to the Lockdown in the Tunisian Economy." GLO Discussion Paper No. 581.
- OAMDI (Open Access Micro Data Initiative). 2018. OAMDI, 2018. Egypt - Labor Force Survey (LFS). Various Rounds. Cairo: Economic Research Forum.
- . 2019. OAMDI, 2019. Egypt - Labor Force Survey (LFS). Various Rounds. Cairo: Economic Research Forum.
- . 2020. OAMDI, 2020. Egypt - Labor Force Survey (LFS). Various Rounds. Cairo: Economic Research Forum.
- . 2021a. COVID-19 MENA Monitor Household Survey (CCMMHH). *Version 4.0 of the Licensed Data Files; CCMMHH_Nov-2020-Jun-2021*.
- . 2021b. COVID-19 MENA Monitor Enterprise Survey (CCMMENT). *Version 2.0 of the Licensed Data Files; CCMMENT Wave1, Wave2*.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development). 2021. *Fiscal Monitor: Database of Country Fiscal Measures in Response to the COVID-19 Pandemic*.
- Ritchie, H., E. Mathieu, L. Rodés-Guirao, C. Appel, C. Giattino, E. Ortiz-Ospina, J. Hasell, B. Macdonald, D. Beltekian, and M. Roser. 2021. "Coronavirus Pandemic (COVID-19)." *Our World in Data*.
- World Bank. 2022. World Development Indicators. Accessed 6 October 2022. <https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>.
- . 2021. *Activité, Emploi et Chômage (Trimestriel)*. Rabat.
- ILO (International Labour Organization and ERF (Economic Research Forum). 2021. *Regional Report on Jobs and Growth in North Africa 2020*.
- IMF (International Monetary Fund). 2021. *Policy Responses to COVID-19: Policy Tracker*.
- INS (Institut National de la Statistique). 2018. *Indicateurs de l'emploi et Du Chômage (Trimestriel). Tunis*.
- . 2019. *Indicateurs de l'emploi et Du Chômage (Trimestriel)*. Tunis.
- . 2020. *Indicateurs de l'emploi et Du Chômage (Trimestriel)*. Tunis.
- . 2021. *Indicateurs de l'emploi et Du Chômage (Trimestriel)*.
- Krafft, C., R. Assaad, and C. Keo. 2022. "The Evolution of Labor Supply in Egypt, 1988-2018." *In The Egyptian Labor Market: A Focus on Gender and Vulnerability*, edited by C. Krafft and R. Assaad, 13-48. Oxford: Oxford University Press.
- Krafft, C., R. Assaad, and M.A. Marouani. 2021a. "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: Glimmers of Progress but Persistent Problems for Vulnerable Workers." *Economic Research Forum Policy Brief No. 57*.
- . 2021b. "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: A Focus on Micro, Small, and Medium Enterprises." *Economic Research Forum Policy Brief No. 60*.
- . 2021c. "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: Vulnerable Workers, Small Entrepreneurs, and Farmers Bear the Brunt of the Pandemic in Morocco and Tunisia." *Economic Research Forum Policy Brief No. 55*.
- . 2022. "The Impact of COVID-19 on Middle Eastern and North African Labor Markets: Employment Recovering, but Income Losses Persisting." *Economic Research Forum Policy Brief No. 73*.
- Krafft, C., M.A. Marouani, R. Assaad, R. Cheung, A. LaPlante, I. Omar, and S. Wahby. 2022. *Morocco COVID-19 Country Case Study. ILO/ERF Report*.

شكر وتقدير
هذا التقرير بتمويل من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ومشروع النهوض ببرنامج العمل اللائق في شمال أفريقيا (أضواء).



البريد الإلكتروني: adwa@ilo.org ◀

العنوان: 13 شارع البرازيل، 11211 الزمالك، القاهرة، مصر ◀

ilo.org/Cairo | [Twitter](#) | [Facebook](#) | [YouTube](#) ◀